أسس التحليل النحوي

محمود حسن الجاسم

قسم اللغة العربية ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة حلب ـ سوريا

ملخص

نتناول في هذا المبحث أسس التحليل النحوي، أي مجموعة الأمور التي تشكّل الأوجه في تحليل ظاهرة ما، والتي تكون وسيلة لمحاكمة تلك الأوجه، وذلك من حيث الترجيح والتضعيف والرّفض، فنبدأ بمقدمّة، ثم نرى أن هذه الأسس تندرج ضمن خمسة مفاهيم، وهي: السماع، والأصل، وآراء النّحاة، والمعنى، والقياس، ومن ثَمَّ نقف عند كل مفهوم على حدة، فنوضّح المراد به، ونبيّن الأمور التي تندرج ضمنه، وتسهم في التحليل النحوي، فنتتبع كلَّ أمرٍ منها بتجلّياته المختلفة، ونبيّن أثره منفرداً أو متضافراً مع غيره، وذلك عندما يسهم في تشكّل وجه ما، أو عندما يكون وسيلة للحكم على الوجه بالترجيح أو بالتضعيف أو بالرّفض، سواءٌ أكان الأمر في أثناء تجريد القواعد أم كان في أثناء القياس عليها بتحليل الكلام الذي يأتي على نمطها، وبعد أن نخلص من عرض المفاهيم وما يندرج ضمنها ننتقل إلى الخاتمة، لنعرض أهمّ النتائج التي توصلنا إليها.

مقدّمة

يرتكز الوجه النحوي في معظم أحواله على أسس متعددة ومتشعبة، سواءٌ أكان الأمر في أثناء تجريد القواعد أم في أثناء القياس عليها، ويبدو أن هذه الأسس متداخلة يصعب فصل بعضها عن بعض إلاّ في حالات قليلة، كما أنّه من النادر أن ينفرد أحدها بتشكّل الوجه النحوي.

وعندما شرع النحاة في تفسير نظام اللغة التركيبي كان الأساس المعتمد هو الشواهد المسموعة التي وصلت عن طريق النقل والمشافهة، أي جملة المادة اللغوية التي تمثّل اللغة العربية الفصحى، ومن ثمَّ كان الأساس الأول الذي انطلق منه النحاة هو المادة اللغوية التي يطلق عليها في قضايا الاستدلال[1] مصطلح "السماع".

وبعد أن تأملوا في نظام اللغة التركيبي حدّدوا مفاهيم أطلقوا عليها مصطلح "الأصل" فكان هذا الأصل من جملة الأسس التي يجب أن تُراعى في أثناء التفسير والتحليل، وهم يريدون به أصل وضع اللفظ المعدول به أو المفترض، كما يريدون به أصل القاعدة التي جرِّدت، ولا تقبل خروجاً عليها، فتجلّى هذا الأساس بمظهر الاعتداد به بنسب متفاوتة بين النحاة، و بمفاهيم متعددة.

ويلحظ المرء أن هذه الأصول التي توصّلوا إليها تمثلها آراء كثيرة، فمن المعروف

(١) يطالعنا مصطلح الاستدلال في قضايا الدرس النحوي، ويتمثل بالسماع، والقياس، والاصطحاب، والإجماع، ويظهر أن الاستدلال يشمل قضايا النحو عامة، بخلاف الأسس التي يقوم عليها الوجه، وإذا تقاطعت هذه الأخيرة مع قضايا الاستدلال فإنه لا يلغي الخصوصية التي جعلتنا نبتعد عن مصطلح الاستدلال في دراسة ما يقوم عليه الوجه النحوي أو ما يتعلق به، كما سيتبين في أثناء العرض.

أنّ النّحاة اختلفوا، ولم يجمعوا على كـلّ شيء، فما يُعدّ قاعدة عند الكوفيين ربما لا يجيزه البـصريون، وما يعتد به من أصـول عند بعضهم قد يكون مـرفوضاً عند بعضهم الآخر، إضافة إلى أن مكانة النحاة العلمية متفاوتة، فمنهم من يكون حجّة مثل سيبـويه (ت١٧٥هـ) ومعظم شيوخه، ومنهم من يُتَّهم بالـضعف وقلة المعرفة كأبي عبيدة(ت٢١٠هـ)، وبذلك برزت آراء النحاة، لتكون من جملة الأسس التي يعتد بها عند من جـاء بعدهم، فقد يذهب بعض المتأخرين أحـياناً دفاعاً عن رأيه إلى الاستعـانة بآراء النحاة المتقدّمين، كأن يتـناول وجهاً نحوياً بالنقد والتـضعيف لمخالفته رأياً لبعض النحاة الكبار، أو لمخالفته الإجماع، أو غيره.

وإذا علمنا أن غـاية الكلام الأسـاسيـة هي المعنى فإن قـضـاياه المتنوعة كـانت حاضرة في أذهان الدارسـين، لذلك صارت القواعد النحوية التـي جردت انعكاساً لمعاني عناصر النظام التركيبي وجملة الشـروط التي تحكمها، فضلاً عن أثر السياق في فهم هذه العـناصر، مما جعلهم يأخـذونه بالحسبـان في أثناء إطلاق الأحكام، فكانت قـضـايا المعنى من جـملة الأسس التـي ينبـغي أن تُراعى في أثناء تجـريد القواعد، وفي أثناء القـياس على هذه القواعد، من خـلال فهم النصوص وتحليل العناصر التركيبية فيها.

ويبدو أن النحـاة عندما جرَّدوا معظم القـواعد من شواهد اللغة كـانوا يقومون بعملية القيـاس، أي يقيسون بعض الشواهد على بعضهـا الآخر، ويرون أن قضايا النظام التركيبي تبقى ثابتة، وبناءً على ذلك استُخلصت القواعد، وبعد أن تشكَّلت هذه الأخيـرة أصبحت أسـساً ينبغي أن يقـاس عليها، في أثناء النـظر والتحليل، فالتحليل النحوي يسير ضمن أصـول نحوية جُرِّدت، إذ ينطلق الدارس من معرفته النحوية التي تـعلَّمها، فـيُطلق أحكامه بعد أن يرى قـضايا القـاعدة التي في ذهنه حاضرة حيّة في الشاهد.

وربما قادهم الأمر أحياناً إلى أن يستعينوا بطرق متنوعة من ضروب القياس ومسالكه ليثبتوا حكماً لم يتضح، فكان أن واجهتنا قضايا القياس بمظهر الأسس التي تُراعى في تعدد أوجه التحليل النحوي، وبذلك نرى أحياناً القياس اللغوي، أو السبر والتقسيم، أو غيره من ضروب ووسائل قياسية متنوعة ترافق الوجه النحوي.

أما تجلّيات الأسس التي تقدم ذكرها فإنها متنوعة، بحسب الوجه النحوي وموقف الدارسين منه، فقد ينفرد بعضها بقيام الوجه النحوي، وقد تتضافر جملة من الأسس في تشكُّل الوجه، ثم إنها تأتي أحياناً من غير تصريح بها، ويستخلصها الباحث بالنظر والتأمُّل، كما ترد مشاراً إليها لتعزز أو ترد على الوجه الذي نتناوله، ومن ثم يتنوع الأخذ والرد ويتشعب ويتعارض بعض الأسس مع بعضها الآخر.

ومما تقدم يمكن أن نتناول هذه الأسس من جوانب متعدّدة، وإن كانت في معظم الأحيان متداخلة، فنقسمها لغاية دراسية لا تدل على أولوية بعضها على بعض إلى الأقسام التي رأيناها، وهي السماع، والأصل، وآراء النحاة، والمعنى، والقياس، وذلك لنتحدث عن القضايا التي تندرج تحت كل مفهوم من هذه المفاهيم، وسنأتي بأمثلة تتعدّد فيها أوجه التحليل، لنتبين طبيعة هذه الأسس عندما تسهم في تشكّل الوجه النّحوي، أو عندما تكون وسيلة للحكم عليه، وذلك بمنهج وصفيّ يبتعد عن الأحكام المعياريّة التي تضعّف أو ترجح وجهاً دون غيره.

أولاً ـ السماع:

يُقصد بالسماع جملة الشواهد التي تمثِّل العربية الفصحى، والتي أُخذت عن طريق النقل والمشافهة، وتتمثل بالقرآن الكريم وقراءاته، وبكلام العرب شعراً ونثراً، وبالحديث النبوي الشريف[1]. ويتساوى في ذلك من حيث المبدأ الشواهد

(١) السيوطي، جلال الدين: الاقتراح، ص٣٦-٦٥، وقد عرضت قضايا السماع في كلٌ من الأصول لتمّام حسان، ص٧٣-٢١١، وفي أدلة النحو لعفاف حسانين، ص١٥ـ٢٩.

المطردة التي استُخلصت القواعد منها، واعتبرت أصولاً يقاس عليها، والشواهد التي لم تطّرد، ولم تحظ بالإجماع في القياس عليها.

والملاحظ أن قضايا السماع التي تعتبر من جملة الأسس المأخوذة بها في تعدد أوجه التحليل تواجهنا في أثناء تجريد القواعد، كما تواجهنا في أثناء تحليل الكلام الذي يتخذ القواعد أصولاً يقيس عليها، وتظهر قضايا السماع بتقديم الشواهد والأخذ بها، أو بالرد عليها في أثناء تجريد القواعد، كما تظهر قضايا السماع في التحليل الذي يسير ضمن قواعد مقيس عليها، بمظهر تقديم الشاهد لتسويغ الوجه، أو للردّ عليه لعدم المناسبة التي قُدِّم لها، كما تتناول الأصل الذي قيس عليه.

يُقدَّم الشاهد المسموع في أثناء صوغ الأحكام، وذلك عندما يريد النحوي أن يجرّد حكماً يجعل منه قاعدة يقاس عليها، فيأتي بالشاهد ليثبت هذا الحكم، ومن ثَمَّ يحتمل ما قدمه التعدد في التحليل. من ذلك مثلاً القاعدة التي جرّدها الكوفيون لمعنى "من"، إذ رأوا أنه يجوز استعمالها لابتداء الغاية في الزمان، كما يجوز في المكان، وحجتهم في ذلك شواهد من القرآن الكريم ومن كلام العرب، ومما قدّموه من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه﴾[1]. فقالوا: إن "من" في الآية الكريمة لابتداء الغاية في الزمان، بدليل ما دخلت عليه، وهو "أول يوم" ومن كلام العرب قول الشاعر:[2]

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ

دخلت "من" على الزمان في البيت الشعري كما يرون، وبذلك جرّدوا حكماً

(١) سورة التوبة، الآية "١٠٨".

(٢) البيت لزهير بن أبي سُلمى، انظر: ديوانه، ص٨٦، والقُنّة: القمّة، والحِجْر: اسم موضع، وهو منازل ثمود عند وادي القرى من ناحية الشام، وأَقْوَيْنَ: خَلَوْنَ، وحِجَج: ج حِجَّة وهي السَّنة، والدَّهر: الأبد الممدود.

يقول: يجوز مجيء "من" لابتداء الغاية في الزمان[1]. على حين ذهب البصريون في تحليل الشواهد مذهباً آخر، فقدّروا مضافاً قبل الاسم المجرور بـ"من"، وجعلوه من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والتأويل في الآية الكريمة: من تأسيس أول يوم، وفي البيت الشعري، إن صحت روايته في رأي البصريين: من مرّ حجج ومن مرّ دهر[2]. فالكوفيون ساقوا دليلاً سماعياً ليجرّدوا قاعدة فرعية، ثم جاء رد البصريين على هذا الدليل برفض التقعيد له، فكان أن وجهوه[3] ضمن الأصول التي جرِّدت، وفي هذا النوع نرى أن السماع يكون من جملة الأسس المعتمدة في تعدد أوجه التحليل النحوي، كما يكون موضوعاً للتعدد في آن معاً.

وربما كان السماع أساساً مشتركاً في أثناء تقريد القواعد في الأخذ به وفي الرد عليه، إذ يقدّم الشاهد أحياناً عند فريق ليجعل منه قاعدة يقاس عليها، فيأتي الرد عليه عند فريق آخر بشاهد مخالف له، من ذلك مثلاً الخلاف في التقعيد بين البصريين والكوفيين لباب التنازع، فقد ذهب الكوفيون إلى أن إعمال الفعل أولى، على حين ذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى، ومن جملة ما احتج به الكوفيون السماع، إذ رأوا أن الشواهد المسموعة التي تبين إعمال الفعل الأول كثيرة، ومنها قول الشاعر[4]:

(١) الأنباري، كمال الدين أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص٣٧٢-٣٧٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) لابد من الإشارة إلى أن رد الشاهد بتخطئة قائله أو بالتشكيك في صحته أو بروايته رواية أخرى لا يعد من الأسس المعتمدة في أثناء تجريد القواعد، لأن الشاهد لم يحدث فيه تعدد في التحليل، وإنما وقع الخلاف في قبوله، ومن ثم يدخل هذا النمط ضمن دائرة الخلاف النحوي لا ضمن دائرة قضايا التعدد في التحليل.

(٤) البيت لامرئ القيس، انظر: ديوانه، ص١٦٧، يريد: لو كان مطلبي الكفاف من العيش لكفاني القليل، ولم أسعَ في طلب الكثير.

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِيْ، وَلَمْ أَطْلُبْ، قَلِيْلٌ مِنَ الَمالِ

فقد أعمل الشاعر الفعل الأول "كفى"، ولو أعمل الثاني لقال: "قليلاً"[1]. ويردّ البصريون على شواهد الكوفيين بأسس مختلفة من جملتها السماع أيضاً، ليفسروها تفسيراً غير الذي ذهب إليه أصحابها، ومن جملة الشواهد التي ساقوها رداً على الكوفيين قوله تعالى: ﴿قَالَ آتونِي أُفرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾[2]، إذ رأوا أنه لو أعمل الأول لجاء التركيب: آتوني قطراً أفرغه عليه[3]، وبذلك يجعلون إعمال الثاني أولى.

أما مجيء السماع في التحليل النحوي الذي ينقاس على الأنماط المجرّدة في قواعد فإنه يتمثل بشواهد تساق مع جملة الأسس الأخرى، لتعزّز الوجه المأخوذ به في الظواهر التي تقتضي تعدداً، أو يتمثل بالرد على شاهد السماع، لعدم المناسبة التي سيق لأجلها، وهي الوجه النحوى المعتمد والسماع الذي أورده صاحب الوجه، كما تتمثل قضايا السماع في تناول الأصل المقيس عليه، فقد يطلق النحوي في ردّه على الوجه أحكاماً تتعلق بالسماع، وتتناول الأصل الذي انقاس عليه الوجه.

يقدَّم السماع في الظواهد التي تقتضي تعدداً، ليكون أحد الأسس المعتمدة في وجه ما، فيعزز الأسس من غير ترجيح هذا الوجه على غيره، أو يأتي في الوجه الذي يُرَدُّ عليه بالتضعيف أو بالرفض أو الذي يُعْتَمَدُ بالترجيح، أو الذي يؤخذ به ويرفض ما عداه. ومما جاء في أخذ الأوجه التي يجيزها النحوي من غير أن يرجح أو يضعف ما رآه الزمخشري (ت٥٣٨هـ) في الآية الكريمة: ﴿ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله﴾[4]. يرى

(١) الأنباري، ج١، ص٨٣-٩٦.

(٢) سورة الكهف، الآية "٩٦".

(٣) الأنباري، ج١، ص٨٣-٩٦.

(٤) سورة لقمان، الآية "٢٧".

الزمخشري أنه يجوز في "والبحر" أن تكون الواو عاطفة، و"البحر" معطوفاً على موضع "أنّ" واسمه، وأن تكون الواو للحال، و"البحر" مبتدأ خبره جملة "يمدّه سبعة أبحر"[(١)]. ويسوغ الزمخشري الوجه الثاني الذي لا يظهر فيه ضمير عائد على صاحب الحال بدليل سماعي فيقول: "هو كقوله[(٢)]:

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ في وَكَنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوابِدِ هَيْكَلِ

و: جئت والجيش مصطف . . .»[(٣)]. فلم يرجح الزمخشري وجهاً على آخر، وإنما استعان بالسماع أساساً في تسويغ أحد الأوجه التي تجيزها القواعد.

وقد يأتي السماع ليسوّغ وجهاً يضعفه أحد الدارسين ويرى غيره. قال تعالى: ﴿فما منكم من أحد عنه حاجزين﴾[(٤)]. يفهم من كلام الزمخشري الذي تابع بعضهم أن "حاجزين" صفة لـ: "أحد" وجاءت مجرورة على اللفظ لأن "أحد" في الأصل مبتدأ، وجُرَّ لفظا بـ "من" لما تقدمه النفي[(٥)]. وعندما سوغ المطابقة في العدد بين الموصوف المفرد في اللفظ "أحد" وصفته "حاجزين" التي جاءت جمعاً رأى أن "أحد" في معنى الجماعة، وإن جاء في اللفظ مفرداً، لأنه يقع للواحد وللجمع في النفي العام، ثم قدّم دليلاً سماعياً[(٦)]، وهو قوله تعالى: ﴿لا نفرق

(١) الزمخشري، جاد الله محمود بن عمر: الكشاف، ج٣، ص٥٠٧ ـ ٥٠٨.

(٢) البيت لامرئ القيس، وهو من معلقته المعروفة، انظر: ديوانه، ص١٥٣، وأغتدى: أخرج بفرسي في غدوة النهار، والوكنات: ج وكن، وهو وكر الطائر الذي يبيت فيه، والمنجرد: الفرس القصير الشعر، والأوابد ج آبدة: الوحش، وهيكل: عظيم الجسد، وقيدها: إمساكها بقوة.

(٣) الزمخشري: الكشاف، ج٣، ص٥٠٧ ـ ٥٠٨.

(٤) سورة الحاقة، الآية "٤٧".

(٥) الزمخشري: الكشاف، ج٤، ص٦١٠.

(٦) المصدر نفسه.

بين أحد من رسله﴾[1]. ريضعف أبو حيان (ت٧٤٥هـ) هذا الوجه بقوله: "ويضعف هذا القول"[2]، لأنّ النفي يتسلّط على الخبر المقدر بكون عام الذي وقع موقعه الجار والمجرور "منكم"، وليس هذا المراد، وإنما المراد أن يتسلط النفي على "حاجزين"، وبذلك لابد من وجه جديد، فيرى أبو حيان أن "ما" نافية حجازية، وعليه يكون "أحد" مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً على أنه اسم "ما" والخبر" حاجزين"، ولا يمنع الفصل بـ"منكم" من انتصاب خبر "ما" فيصير تأويل المعنى المراد: ما أحد منكم يحجزه عمّا أريد به من ذلك[3].

كذلك يأتي شاهد السماع في الوجه المرفوض. قال تعالى: ﴿وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم فلا تخشوهم واخشوني ولأتم نعمتي عليكم ولعلكم تهتدون﴾[4]. يذكر أبو حيان أوجهاً عديدة قيلت في "إلا الذين" وهي الاستثناء المتصل والاستثناء المنقطع والبدلية، أي إبدال "الذين" من الضمير في "عليكم"، وأن تكون "إلا" بمعنى "بعد"، وأن تكون بمعنى الواو، ثم يضيف أبو حيان أن الذي رأى أنها بمعنى الواو أبو عبيدة، فجعل منه قاعدة، وساق أدلة سماعية وجَّهها هذه الوجهة، منع قول الشاعر[5].

وَكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوْهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إلاَّ الفَرْقَدَانِ

ثم يرفض أبو حيان تحليل أبي عبيدة، ويوجه الشاهد على الاستثناء، كما

(١) سورة البقرة، الآية "٢٨٥"

(٢) أبو حيّان النّحوي، أثير الدين محمد بن يوسف: البحر المحيط، ج٨، ص٣٢٢.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) سورة البقرة، الآية "١٥٠".

(٥) البيت لعمرو بن معد يكرب، انظر: ديوانه، ص١٦٧، والفرقدان: نجمان.

يرفض الوجه الذي يرى "إلا" في الآية الكريمة بمعنى بعد، ويستحسن الاستثناء المتصل[1].

ويأتي السماع أيضاً أساساً يعتمد في الوجه الذي يرجحه صاحبه على غيره. قال تعالى: ﴿فمن خاف من موص جنفاً أو إثما فأصلح بينهم فلا إثم عليه﴾[2]. يذكر أبو حيان أقوالاً في عود الضمير الفاعل المستتر في "أصلح"، وهي أن يعود على الموصي، أو على الوَرَثَة، أو على الموصى لهم وعلى الورثة، ثم يضيف وجهاً آخر يرجحه على ما سبق، وهو أن يعود على الموصى لهم، وإن لم يتقدم لهم ذكر، وذلك أن لفظ "الموصي" الذي تقدّم ذكره يفيد أن هناك موصى له، ثم يضيف مع الأسس السياقية شاهداً شعرياً يشبّهه به، وهو قول الشاعر[3]:

وَمَا أَدْرِي إِذَا يَمّمْتُ أَرْضاً أُرِيْدُ الخَيْرَ، أَيُّهُمَا يَلِيْنِي؟

أعاد الشاعر الضمير على الخير والشر، وإن لم يتقدم ذكر الشر، لأن "الخير" يدلُّ عليه[4].

كما يأتي السماع مع الأسس المعتمدة في الوجه الذي يرفض الوجوه الأخرى. قال تعالى: ﴿ لقد تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون﴾[5]. يروي أبو حيان أو جهاً قيلت في فاعل "تقطع" ، وهي أن الفاعل "بينكم"، وقد جاء مبنياً، في موضع رفع، أو أن الفاعل ضمير المصدر، أو أنه يعود على ما يفهم من سياق الكلام، وهو الاتصال، أو أن الفاعل محذوف نابت عنه صفته "بينكم"[6]. ثم

(١) أبو حيان، ج١، ص٦١٥-٦١٦، ولعل الأقوى أن تكون "إلاّ" بمعنى "لكن" تفيد الاستدراك.

(٢) سورة البقرة، الآية "١٨٢".

(٣) البيت للمُثَقّب العبدي، انظر: ديوانه، ص٢١٢.

(٤) أبو حيان، ج٢، ص٢٨، والأرجح أن يعود ضمير «أصلح» على فاعل «خاف».

(٥) سورة الأنعام، الآية "٩٤".

(٦) أبو حيان، ج٤، ص١٨٦.

يرفض أبو حيان هذه الأوجه جميعاً، ويرى أن المسألة من باب التنازع، فقد تنازع الفعلان "تقطّع" و"ضل" الفاعل" ما" في "ما كنتم تزعمون"، فأعمل الثاني، وهو "ضل"، وأضمر في "تقطع" ضمير "ما" وهو الأصنام[1]، "فالمعني لقد تقطع بينكم ما كنتم تزعمون وضلّوا عنكم، كما قال تعالى: ﴿وتقطعت بهم الأسباب﴾[2]، أي لم يبق اتصال بينكم وبين ما كنتم تزعمون أنّهم شركاء فعبدتموهم، وهذا إعراب سهل لم ينتبه له أحد"[3].

ويأخذ الاستئناس بالسماع في الأخذ والرد شكلاً آخر، وهو أن تحلَّل العبارة بصورة تركيبية معينة، ولها صورة تركيبية أخرى تختلف عما يتناوله التحليل، كما في القراءات القرآنية، فيقال مثلاً في الأخذ والرد: ويؤيّده قراءة فلان، أو : ويبعده هذه القراءة، أو نحو ذلك.

ومما جاء من هذا النوع في تأييد وجه ما من جملة الوجوه ما جرى في تحليل قوله تعالى: ﴿يكاد البرق يخطف أبصارهم كلما أضاء لهم مشوا فيه وإذا أظلم عليهم قاموا﴾[4] يذكر أبو حيان أن الفعل "أضاء" يحتمل التعدية، فيكون الضمير فيه عائداً على "البرق" والمفعول محذوف، أي كلما أضاء لهم البرق الطريق، ويحتمل الفعل "أضاء" أن يكون لازماً، كما في بعض لغات العرب. وبناءً على الاحتمال الأول يذكر أبو حيان أن الضمير في "فيه" يحتمل أن يعود على البرق، كما يحتمل أن يعود على المفعول به المحذوف، وهو "الطريق"، ثم يرى أبو حيان الاحتمال الثاني في "أضاء" على أن يكون لازماً، وبذلك يتحتم عود الضمير

(١) أبو حيان، ج٤، ص١٨٦.

(٢) سورة البقرة، الآية "١٦٦".

(٣) أبو حيان، ج٤، ص١٨٦.

(٤) سورة البقرة، الآية "٢٠".

على البرق في "فيه"[1]، ويستأنس بدليل سماعي، وهو قراءة الأية الكريمة بصورة تركيبية تؤيد الوجه الثاني، فيقول: "ويؤيد هذا قراءته ثلاثياً"[2]، أي "كلما ضاء"[3].

وقد يأتي هذا النمط في الرد على وجه ما. قال تعالى: ﴿الذين آمنوا وعملوا الصالحات طوبى لهم وحسن مآب﴾[4]. اختلف في معنى "طوبى"، فذهب بعضهم إلى أنها اسم علم لشجرة في الجنة، وبذلك يتحتم أن تكون مبتدأ خبره "لهم"[5]. وذهب الجمهور إلى أن "طوبى" مصدر، وبناء عليه يروى عن ابن مالك (ت٦٧٢هـ) أنها مبتدأ، وسوّغ الابتداء بها، وإن كانت نكرة، لأنها تفيد الدعاء، كقولهم: سلام عليكم[6]. ثم يضيف أبو حيان ما يضعف هذا الوجه، فيرى أن ما يردّه[7] قراءة "وحسنَ مآب" بالنصب[8].

ويقدم دليل السماع أحياناً بنوعيه السالفين في الظاهرة الواحدة التي تقتضي تعدداً. قال تعالى: ﴿ذلك يوم مجموع له الناس وذلك يوم مشهود. وما نؤخره إلا لأجل معدود. يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه﴾[9]. يرى الزمخشري أن

(١) أبو حيان، ج١، ص٢٢٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) قراءة ابن أبي عبلة، انظر: مكرم، عبد العال سالم، وعمر، أحمد مختار: معجم القراءات القرآنية، ج١، ص٣٥.

(٤) سورة الرعد، الآية "٢٩".

(٥) أبو حيان، ج٥، ص٣٨٠.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) قراءة ابن محيصن، انظر: ابن خالويه مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، ص٦٧.

(٩) سورة هود، الآية "١٠٣-١٠٥".

الضمير في الفعل "يأتي" يجوز أن يعود على لفظ الجلالة، كقوله تعالى: ﴿هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله﴾(١)، و﴿أو يأتي ربك﴾(٢) و ﴿جاء ربك﴾(٣)، ثم يضيف نوع السماع الثاني، أي قراءة العبارة بصورة تركيبية غير التي يتناولها التحليل، فيرى أن ما يعضد هذا الوجه قراءة "وما يؤخرهم"(٤)، ثم يضيف أنه يجوز أن يعود الضمير على "يوم"(٥)، كقوله تعالى: ﴿أفامنوا أن تأتيهم غاشية من عذاب الله أو تأتيهم الساعة بغتة وهم لا يشعرون﴾(٦). ونلاحظ في هذا التعدد أن السماع أسهم في أسس الوجهين، إضافة إلى وروده بنوعيه السابقين، ولم يقتصر في تقديمه على شاهد واحد كما تبين في الوجه الأول، إذ سيقت ثلاثة شواهد من نوع واحد.

ويساق دليل السماع أحياناً من غير صاحب الوجه. قال تعالى: ﴿إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجرى في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون﴾(٧). أجاز الزمخشري في جملة بث فيها من كل دابة" أن تكون معطوفة على "أنزل"، فتكون داخلة تحت حكم الصلة، وصارت مع جملة الصلة كالشيء الواحد، أو معطوفة على جملة "أحيا" المعطوفة على جملة الصلة، على معنى:

(١) سورة البقرة، الآية" ٢١٠".

(٢) سورة الأنعام، الآية"١٥٨".

(٣) سورة الفجر، الآية"٢٢".

(٤) قراءة يعقوب وحدَه، انظر: الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن الحسين المبسوط في القراءات العشر، ص٢٤١.

(٥) الزمخشري: الكشاف، ج٢، ص٤٠٤.

(٦) سورة يوسف، الآية "١٠٧".

(٧) سورة البقرة، الآية "١٦٤".

فأحيا بالمطر الأرض وبث فيها من كل دابة[1]. ويعترض أبو حيان على الوجهين بشروط العطف على جملة الصلة، وهو أنه لابد من ضمير يعود على الموصول، وفي الوجهين ليس هناك ما يعود على الموصول، وإذا اعتبرنا الضمير مجروراً بحرف جر، والجار والمجرور محذوفين فالقاعدة لا تجيز ذلك، ثم يسوغ التوجيه المتقدم بأنه قد يتمشى حذف الضمير العائد المجرور مع جاره، وذلك اتكالاً على فهم المعنى، وإن خالف القاعدة، فيكون شبيهاً بما قال الشاعر[2]:

وَإِنَّ لِسَانِيْ شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

يريد: علقم عليه، فحذف لدلالة المعنى مع أنه مخالف لشروط جواز الحذف[3]. ثم يضيف أبو حيان وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون من باب عطف المفردات لا الجمل، فيقدِّر موصولاً محذوفاً، ويجعل جملة "بث فيها..." صلة له، فتكون "ما" المقدرة معطوفة على "ما" في "ما أنزل"، والتقدير: وما بث فيها من كل دابة، وحذف الموصول وبقيت صلته لفهم المعنى[4] ويقدّم تسويغاً بلاغياً لهذا التحليل وآخر سماعياً لصحته، فيقول: "ذلك أعظم في الآيات، لأن ما بث تعالى في الأرض من كل دابة فيه آيات عظيمة، في أشكالها وصفاتها وأحوالها وانتقالاتها ومضارها ومنافعها وعجائبها وما أودع في كل شكل منها من الأسرار العجيبة ولطائف الصنعة الغريبة ... فمثل هذا ينبغي إفراده بالذكر لا أنه يجعل منسوقاً في ضمن شيء آخر، وحَذْفُ الموصول الاسمى غير "أل" عند من

(١) الزمخشري: الكشاف، ج١، ص٢٣٦.

(٢) البيت لشاعر من بني هَمْدان، ولغتهم في "هو" تشديد الواو، وهو في الخزانة، ج٥ ص٢٦٦، وفي مغني اللبيب، ص٥٦٧، والرواية في الخزانة: يُهتدَى بها.

(٣) أبو حيان، ج١، ص٦٤٠.

(٤) المصدر نفسه.

يذهب إلى اسميتها لفهم المعنى جائز شائع في كلام العرب، وإن كان البصريون لا يقيسونه فقد قاسه غيرهم . . . قال حسان[1]:

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُم وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ؟

أي ومن يمدحه[2]».

وربما أطلق النحوي أحكامه على المادة التي يحلِّلها في ضوء القواعد، ثم استأنس بالسماع ليوضّح ما ذهب إليه، فيأتي الرد على هذا الأمر بعدم المناسبة بين الأحكام النحوية التي ذهب إليها النحوي وبين ما استأنس به من سماع، قال تعالى: ﴿أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين﴾[3]. ذهب بعضهم إلى أن الأسلوب شبيه بالشرط، فوقعت الفاء في "فما ربحت" في الجواب، وهو مثل قولك: الذي يأتيني فله درهم[4]. ثم يرد أبو حيان هذا التوجيه لعدم المناسبة بين التحليل المرفوض وبين السماع الذي استؤنس به لتوضيح الوجه، فيقول: "وهذا خطأ لأن "الذين" ليس مبتدأ فيُشَبَّه بالشرط الذي يكون مبتدأ فتدخل الفاء في خبره، وأما "الذين" فخبر عن "أولئك"، وقوله [تعالى] "فما ربحت تجارتهم" ليس بخبر فتدخله الفاء، وإنما هي جملة فعلية معطوفة على [اشتروا] صلة "الذين"، فهي صلة لأن المعطوف على الصلة صلة[5].

أما قضايا السماع التي تتناول الأصل المقيس عليه في عملية التحليل فقد تتمثل

(١) البيت لحسان بن ثابت، انظر: ديوانه، ص٧٦، والرواية في الديوان: فمن يهجو . . .

(٢) أبو حيان، ج١، ص٦٤٠.

(٣) سورة البقرة، الآية "١٦".

(٤) أبو حيان، ج١، ص٢٠٥.

(٥) المصدر نفسه.

بوصف الأصل بالقوة، كأن يقال: وهذا أكثر استعمالاً، أو: وهذا يطّرد أكثر من غيره في كلامهم، وقد تتمثل برفض الأصل المقيس عليه لعدم السماع به، ومن ثم يبطل الوجه، أو بتضعيف الأصل، أو برفضه لعدم اطراده في كلامهم، كأن يوصف بالندرة أو بالشذوذ أو بالقلة أو غير ذلك، وهي أحكام يطلقها النّحاة في وصف الأنماط التركيبية التي جردوها من خلال النظر في المادة المسموعة.

يكون اطراد الأصل أو كثرة استعماله عاملاً يفضّله على غيره من بين الأصول التي يمكن أن يقاس عليها في أثناء التحليل، من ذلك مثلاً الباء في "مررت به". يروى عن الأخفش (ت٢١٠هـ) أنها بمعنى "على" [(١)]، ويستدلّ على ذلك بالسماع، كقوله تعالى: ﴿وإنكم لتمرون عليهم مصبحين﴾[(٢)]. ويرى ابن هشام (ت٧٦١هـ) أنها للإلصاق المجازي، ثم يضيف أن الإلصاق في الباء و الاستعلاء في "على" يكونان على الحقيقة إذا كان كلٌّ منهما مفضياً إلى نفس المجرور، كقولهم: أمسكت بزيد، وصعدت على السطح. وإذا أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز، نحو: مررت بزيد، وقول الشاعر[(٣)]:

تُشَبُّ لِمَقْرُوْرَيْنِ يَصْطَلِيَانِهَا وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى والمُحَلَّقُ

فالباء بعد "مرَّ" للإلصاق المجازي، و"على" بعد "بات" للاستعلاء المجازي، وإذا أخذنا بقول الأخفش فإن الباء ستكون للاستعلاء المجازي، وإذا استوى التقديران، الإلصاق والاستعلاء، في المجازية فالأكثر استعمالاً أولى بالتخريج عليه، و"مررت به" أكثر استعمالاً من "مررت عليه" فكان أولى بتقديره أصلاً

(١) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين: مغني اللبيب، ص١٣٧.

(٢) سورة الصافات، الآية "١٣٧".

(٣) البيت للأعشى، انظر: ديوانه، ص٢٢٥، والمحلّق: لقب الممدوح، والمقروران: المحلق وكرمه. شخص الكرم وجعله يبرد فيصطلي.

يقاس عليه[١]، وبذلك يخلص ابن هشام إلى الأخذ بالإلصاق المجازي، وحجّته في ذلك مجيء الباء بعد "مرّ" في كلامهم أكثر من مجيء "على"، ثم يوجّه على هذا الأصل الذي يراه أكثر في كلامهم الاسم المنصوب بعد "مرّ" بتقدير الباء، لا "على"، كما في قول الشاعر[٢]:

تَمُرُّوْنَ الدِّيَار ولَمْ تَعُرْجُوا كَلامكُمُ عَلَيَّ، إِذَنْ، حَرَامُ

فالمقدّر عنده الباء، لأنها أكثر مجيئاً بعد "مرّ" من "على" في كلام العرب، وما جاء أكثر من غيره أولى بالقياس عليه[٣].

وقد يذهب بعض النحاة في تحليله إلى أن يجعله يجري على أصل غير معروف عند بعضهم الآخر، فيأتي الرد من هؤلاء على الأصل الذي سار عليه التحليل بعدم السماع، وبذلك يكون عدم السماع أساساً معتمداً من جملة الأسس التي تساق في رد وجه ما من بين الوجوه التي تحلل الشاهد. ويطلق النحاة أحكاماً معينة في التعبير عن عدم السماع، فيقولون مثلاً: يحتاج إلى نقل من كلام العرب[٤]، وهذا لم يثبت بالنقل[٥]، وقد تتبعت جملة من دواوين العرب ولم أعثر على ذلك[٦]، وهذا غير مسموع في كلامهم[٧]. من ذلك ما جرى في تحليل

(١) ابن هشام، ص١٣٨.

(٢) البيت لجرير، انظر: ديوانه، ص٥١٢، والرواية في الديوان: أتمضون الرسوم ولا تُحيِّ، ولا شاهد فيه عندئذ.

(٣) ابن هشام، ص١٣٨.

(٤) أبو حيان، ج٤، ص١٧٠..

(٥) المصدر نفسه، ج٢، ص٢٨.

(٦) المصدر نفسه، ج٥، ص٢٠٦.

(٧) المصدر نفسه، ج١، ص٤٧١.

الآية الكريمة: ﴿ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به﴾[1]. ينقل أبو حيان أنهم اختلفوا في جواب "لما" الأولى، فعن الفراء (ت٢٠٧هـ) أن الفاء في "فلما" واقعة في جواب "لما" الأولى، وجملة "كفروا" جواب "لما" الثانية[2]. وعن الأخفش والزجاج (ت٣١١هـ) أن جواب "لما" الأولى محذوف لدلالة المعنى عليه[3]، فقدّره بعضهم بـ"كفروا"، لدلالة "كفروا به" عليه[4]. وقدره الزمخشري بـ"كذبوا به واستهانوا بمجيئه"[5]. وعن المبرد (ت٢٨٥هـ) أن جواب "لما" الأولى هو "كفروا به" وكرر "لما" لطول الكلام، ويفيد هذا التكرار تقريراً لذنب وتأكيداً له[6]. ويعقب أبو حيان على هذا الرأى بأن الفاء تمنع من تكرار التأكيد[7]، ثم يرد رأي الفراء بقوله: "وأما قول الفراء فلم يثبت في لسانهم: لما جاء زيد فلما جاء خالد أقبل جعفر. فهو تركيب مفقود في لسانهم فلا نثبته، ولا حجّة في هذا المختلف فيه، فالأولى أن يكون الجواب محذوفاً لدلالة المعنى عليه، وأن يكون التقدير: ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم كذبوه. . . "[8] فقد جاء ردّ أبي حيان على تحليل الفراء بأنه جرى على نمط لم يثبت سماعه.

وعندما يأخذ النحاة الشواهد النادرة ويجعلون منها أصلاً يقيسون عليه النادر

(١) سورة البقرة، الآية "٨٩".

(٢) أبو حيان، ج١، ص٤٧١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) الزمخشري: الكشاف، ج١، ص١٩٠.

(٦) أبو حيان، ج١، ص٤٧١.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) أبو حيان، ج١، ص٤٧١.

الذي يحلّلونه يـأتي الردّ على التـحليل بتناول الأصل الذي قـيس عليـه، وهو ردّ يتـعلق بالسـماع فـي كل أنواعه، كـأن يقـال: وهذا الذي قـيس عليـه قليل في كلامهم(١)، أو: إنه يحتمل التـأويل بوجه أخر(٢)، ومن ثم لا يقاس عليه. أو: وهذا شاذ(٣) يضعف القـياس عليه، ونحـوه. من ذلك مثلاً مـا ذهب إليه بعض النحـاة، وهو أن "إنّ" قـد تأتي حـرف جواب بمعنـى "نعم"، واستـدلوا بقـول الشاعر(٤).

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلا كَ، وَقَدْ كَبِرْتَ، فَقُلْتُ: إِنَّهْ

قال بعـضهم: إنّ حـرق جواب بمعنى "نعم"، والهـاء للسكت(٥). ولما ذهب بعض النحاة إلى توجيـه الشاهد وجهة أخرى تدخل ابن هشام ليـعزز الوجه الذي يقول: إنها بمعنى "نعم"، فساق قـول عبدالله بن الزبير (ت٧٣هـ) رضي الله عنه "إنّ وراكبَهـا" رداً على أحدهم حين قال لعبد الله: لعن الله ناقـة حملتني إليه. ومعنى عـبارة ابن الزبيـر: نعم، ولعن راكبـها، وذلك لأنه لا يجـوز حذف اسم "إنّ" وخبرها(٦). وعندما تـناول النحاة قراءة تـشديد "إن"(٧) في قوله تـعالى: ﴿قالـوا إن هذان لساحـران يريدان أن يخرجـاكم من أرضكم بسحـرهما ويذهـبا بطريقتكم المثلى﴾(٨) ذهب قسم منهم إلى أنها عاملة، باعتبار اسـمها ضمير الشأن

(١) المصدر نفسه، ج٥، ص٩٩.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ٤٣٦.

(٣) ابن هشام، ص٥٧.

(٤) البيت لعُبيد الله بن قيس الرُّقَيات، انظر: ديوانه، ص٦٦.

(٥) ابن هشام، ص٥٦-٥٧.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) قراءة جماعة، منهم نافع وابن عامر وحمزة وعاصم والكسائي، انظر: مكرم وعمر، ج٤، ص٨٩.

(٨) سورة طه، الآية "٦٣".

أو باعتباره "هذان"، على أنه مبني، أو أنه جاء على لغة لبعض العرب[1]. وعن المبرد أنه حملها في القراءة السالفة على "إنّ" التي تأتي بمعنى "نعم" فجعلها مثلها، وذلك قياساً على ما استدل به[2]، ومن جملة الأسس التي تناولها بعضهم في الرد عليه هو اعتراضهم على الأصل الذي قيس عليه، فقالوا: إن مجيء "إنّ" بمعنى "نعم" شاذ، حتى قيل: إنه لم يثبت[3]. ومن ثم جاء الرد على الوجه الذي ذهب إليه المبرد، بتناول الأصل المقيس عليه بقضايا تتعلق بالسماع.

وهكذا بيتبين لنا مما تقدم أن السماع كان من جملة الأسس التي تعتمد في أوجه التحليل النحوي، فيأتي في أثناء صوغ الأحكام، ليكون أساساً في توليد قاعدة لم تكن من قبل، كما يأتي في الرد على ما يساق في أثناء ذلك. وتبين أيضاً أنه يأتي من جملة الأسس المرافقة لعملية التحليل النحوي، ليعزز أو يضعف أو يرفض وجهاً من الأوجه، وأنه يرِد بصورتين مختلفتين. وقد يأتي في كل الأوجه التي تحتملها الظاهره، يقدّمه صاحب الوجه أو غيره. كما تبين أن قضايا السماع قد تتناول الأصل الذي عليه الوجه، فتعزّز عملية التحليل، عندما تصف الأصل بكثرة الاستخدام والاطّراد ونحوه، وتضعفها، عندما تصف الأصل بالقلة والندرة والشذوذ وغير ذلك. ومن ثم كان السماع أساساً معتمداً يرد بصور متنوعة.

(١) ابن هشام، ص٥٧ـ٥٨.

(٢) المصدر نفسه، ص٥٧.

(٣) المصدر نفسه.

ثانياً: الأصـــل:

يلاحظ المتتبع أن كلمة "الأصل" ترد عند النحاة كثيراً، ويراد بها في معظم الأحيان أن تكون أساساً معتمداً في عملية التحليل النحوي، ولو تأملنا في عناصر الاستدلال لرأينا أن أحدها يعتمد كلمة "الأصل" المشار إليها، وهو اصطحاب الحال، إذ يعرَّف هذا الدليل بأنه إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عنه[1]، ومن أمثلته تفسيرهم بناء الأمر، فقد رأوا أنه جاء مبنياً، لأن الأصل في الأفعال البناء، وما أعرب منها إنما كان ذلك لشبهه بالاسم، وليس هناك من دليل في فعل الأمر على هذا الشبه، فكان باقياً على أصله الذي هو ملازمة البناء على السكون[2]، فالتمسك بالأصل هو الدليل الذي فسر بناء الأمر عند عدم وجود ما يشير إلى الخروج على الأصل، إذن التمسّك بالأصل لعدم وجود دليل النقل عنه هو ما يسمى باصطحاب الحال. غير أن كلمة "الأصل" التي اتخذها النحاة من جملة الأسس في حوارهم تبدو أوسع من ذلك بكثير، فإنهم يريدون بها، إضافة إلى أصل الوضع، كل ما جرد في قواعد، ويتساوى في ذلك القواعد المتفق عليها المبنية على أصل الوضع، والمبنية على المعدول به عن أصل الوضع، والقواعد المختلف فيها عندما تعتبر أصولاً عند أصحابها.

ومن الواضح أن هذا الأصل الذي يتخذونه واحداً من جملة الأسس، يعتد به في أثناء تأويل ما خرج عليه إذا كان قواعد أبواب لا تقبل الخروج عليها، كما يعتد به عند ما يأتي بصيغة قاعدة توجيهية[3]، تشترك مع الأسس الأخرى التي

(١) انظر: الأنباري، ج١، ص٣٠٠، والسيوطي، ص١١٣-١١٤، وحسّان، ص١١٤-٢٠٢، وحسانين، ص٢٩٩-٢٣٢.

(٢) حسانين، ص٢٢٩.

(٣) قواعد التوجيه تختلف عن قواعد الأبواب، وتأتي في التحليل النحوي بمنزلة الأسس التي يجب أن تراعى في أثناء التحليل وتلمّس ما تقتضيه قواعد الأبواب، انظر: حسّان، ص٢١١-٢٢٩.

تشكّل الوجه النحوي، أو التي ترد عليه.

يظهر الاعتداد بالأصل المفترض دليلاً أساسياً يقوم عليه الوجه النحوي في بعض الحالات، فيعتبر الوسيلة الوحيدة التي ينبني عليها الوجه، ومن ثم يكون قاعدة عند من تمسك به. من ذلك مثلاً تحليل "لن" عند الخليل (ت١٧٠هـ) والكسائي (ت١٨٩هـ) فقد اعتقدا أن الأصل: "لا" و"أن"، حذفت الهمزة تخفيفاً، فأصبحت: "لان"، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، فأصبحت "لن"، وبناء عليه تكون عندهما مركبة[١]. وتمسّك بهذا الأصل المفترض المبرد، إذ يروى عنه أن قولك "لن أفعل" مبتدأ حذف خبره، فـ"لن أفعل" بتأويل: لا الفعل، والخبر محذوف، تقديره: واقع، أي لا الفعل واقع[٢]. ويردّ ابن هشام على من رأى أنّها مركبة ومن تابعه، وذلك بجملة من الأسس، ويرى أنها بسيطة[٣].

ويأتي الاعتداد بأصل الوضع بمظاهر متنوعة، منها الاعتداد بأصل الوضع الذي جُرِّدت له قواعد، والذي يعدل عنه اتساعاً ومجازاً، كبعض مظاهر الحذف، والاتساع في قانون التوارد، فإن إعادة التركيب إلى أصله تعتبر مراعاة لأصل الوضع، لأن التركيب الذي يتسع في قانون التوارد يأتي في معظم أحواله على أنه مطّرد في أساليب العربية، كما في إسناد اسم المعنى إلى اسم ذات في قولهم: زيد ضَرْبٌ، أو في مجيء الفعل الخاص بجماعة العاقلين مسنداً إلى اسم جامد، كقولهم: بنو فلان يطؤهم الطريق، أو غيره، والتأويل في مثل ذلك يأتي مراعاة لأصل الوضع وقواعده، فيقوال: إن الأصل: زيد صاحب ضرب أو زيد ذو ضرب، أو جاء المصدر بمعنى اسم الفاعل، و: بنو فلان يطؤهم أهل الطريق،

(١) ابن هشام، ص٣٧٤

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٧٣-٣٧٤.

فجاء الإسناد إلى "الطريق" مجازاً[1]. ولعل مراعاة أصل الوضع والقواعد المبنية عليه تطالعنا في تأويل كلّ ما يطّرد.

والاعتداد بالأصل يشمل جميع القواعد النحوية عندما لا يقبل صاحبها خروجاً عليها، فيعيد ما خالفها بالتأويل، من ذلك مثلاً تحليل البصريين للاسم المعرف بالألف واللام الذي دخلت عليه أداة النداء، إذ إن التأويل بتقدير منادى جاء نتيجة للتسمّك بأصل لا يقبل خروجاً عليه[2]، وينقاس هذا الأمر على كل ما أعيد مراعاة للقاعدة التي لا تقبل الخروج عليها.

كما يأتي الأصل بصيغة قاعدة توجيهية ترافق عملية القياس التي عليها الوجه، يأتي ليجعل عملية التحليل تسير على نمط دون غيره من الأنماط، فيعد الأساس المأخوذ به في الأوجه التي تتناول الظاهرة، من ذلك مثلاً تعليق شبه الجملة الواقعة موقع الخبر والصفة والحال، فقد ذهب الأكثرون إلى تقدير فعل، والأساس الذي انطلق منه هؤلاء الاعتداد بالأصل، فإنهم رأوا أن الفعل هو الأصل في العمل، وذهب بعضهم إلى تقدير مفرد، والأساس الذي انطلقوا منه لا يختلف عما قبله، إذ رأوا أن الأصل في الخبر والصفة والحال الإفراد[3].

ويؤتى به أحياناً ليعزز الأخذ بوجه من الأوجه التي تحتملها الظاهرة. من ذلك مثلا تحليل "ماذا" في " ماذا صنعت؟ "يجوز أن تكون مركبة من كلمتين "ما" الاستفهامية و"ذا" الموصوله، أي ما الذي؟ وهما مبتدأ وخبر. ويجوز أيضاً أن تكون كلمة مفردة بمعنى: أي شيء؟ فتكون مبتدأ، أو في موضع نصب، مفعولاً

(١) انظر مثلاً: سيبويه: الكتاب، ج١، ص٢١٣، ج٣، ص٢١٥، ٢٦٩.

(٢) الأنباري، ج١، ص٣٣٥- ٣٤٠.

(٣) ابن هشام، ص٥٨٤.

به مقدماً[1]. ويحسن اعتبارها كلمة مفـردة، لأن "ما" أكثر إبهاماً من غيرها من أسماء الاستفهام، ولأن التركيب خلاف الأصل[2]. ومن ذلك أيضاً حكم المرفوع بعد شبه الجملة إذا تقدّمها نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال، ففيه وجهان، الأول مبتدأ، والثاني فاعل[3]، وعن ابن مالك أن الأرجح كونه فاعلاً، لأن الأصل عدم التقديم والتأخير[4].

وربما سـاق النحوي الأصل ليـضعّف وجـهـاً من الأوجه التي تُحـتمل. قـال الشاعر[5]:

وَاشْتَعَلَ الْمُبْيَضُّ في مُسْوَدِّهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ في جَزْلِ الغَضَى

بعد أن يذكر ابن هشـام تعليق شبه الجملة" في جزل" بالمصدر"اشـتعال" يرى أنه يجوز التعليق بحال مقدرة من "النار"، ثم يعقب بأن هذا الوجه ضعيف، لأن الأصل عدم الحذف[6].

وقد يتعارض الأصل المعتمـد مع أحد الأسس التي تساق في وجه من الوجوه، من ذلك ما عرضه ابن هشام في قول الشاعر[7]:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

(١) المصدر نفسه، ص٤٩٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٣٢.

(٣) المصدر نفسه، ص٥٧٨-٥٧٩.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) البيت لابـن دريد، محمـد بن الحسن، انظر: شـرح مقـصورة ابن دريد، ص٣، والجزل: مـا غلظ من الحطب، والغضى: شجر شائك شديد الاحتراق.

(٦) ابن هشام، ص ٥٦٦-٥٦٧.

(٧) البيت للفـرزدق، انظر: ديوانه، ص٢١٧، ويريد الشاعر أن أبناء الأبناء. بمنـزلة الأبناء، أمّا أبناء البنات فإنهم أبناء رجال لا ينتمون إلينا.

يذكر ابن هشام وجوب الابتداء في "بنو" لما يقتضيه المعنى التشبيهي الذي يبتغيه الشاعر، لأنه يبيّن قيمة الأحفاد، فيقدّم الخبر المشبه به "بنوناً"، ثم يضيف ابن هشام أنه يضعف أن يقدر الأول مبتدأ، بناء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة، لأن ذلك نادر ومخالف للأصول، إلاّ إذا اقتضى المقام التشبيه المعكوس[1]، فلا يعتد بمخالفة الأصول. ومن ثم يضعف الوجه الثاني لمخالفة الأصول، ويقوى إذا اقتضى المقام، ولا يعتد بمخالفة الأصل عندئذ.

وربما كان الأصل أساساً معتمداً لكي لا يحدث التعارض بين القاعدة المجردة وبعض الشواهد. ذهب الجمهور إلى أن "من" تفيد ابتداء الغاية، ولا تدخل على الزمان، وعندما واجهتهم في دخولها على "قبل" و"بعد" أجابوا بأن "قبل" و"بعد" هما في الأصل صفة لزمان محذوف غير متأصلين في الظرفية، ومعنى جئت قبلك أو بعدك هو قبل زمن مجيئك وبعد زمن مجيئك[2]. وبذلك نرى أن الاعتداد بالأصل المفترض هو الأساس الذي اتُّخذ لاطراد القاعدة عندهم.

وقد يفاضل النحوي بين أكثر من أصل يمكن القياس عليه في أثناء التحليل، فيرجّح وجهاً على غيره، وعندما نتأمل في الأسس المعتمدة للترجيح نرى أنها الأصل، وإن لم يصرّح به. من ذلك مثلاً ما قاله أبو حيان في قوله تعالى: ﴿مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مئة حبة﴾[3]. ذكر أبو حيان أن شبه الجملة "في كل" في موضع جر، صفة لـ"سنابل"، أو في موضع نصب، صفة لـ"سبع" وأن "مئةُ" فاعل على

(١) ابن هشام، ص٥٨٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٢٩.

(٣) سورة البقرة، "الآية" ٢٦١".

التقديرين لشبه الجملة الواقعة صفة لموصوف، ويجوز أن يعرب مبتدأ، وشبه الجملة في موضع الخبر، وتكون الجملة في موضع الصفة[١]. ثم يرجّح أبو حيان الوجه الأول، لأن الوصف بالمفرد أولى من الوصف بالجملة[٢]. ولو تأملنا بأساس هذا الترجيح عند أبي حيان لرأينا أن مراعاة الأصل هي التي أوجبته، فالأصل، كما هو معروف، الإفراد والتركيب فرع[٣]، خلاف الأصل [٤]، فكان من الأولى مراعاة الأصل بأن يكون الوصف بالمفرد.

ولو تأملنا في الاعتداد بالأصل في أثناء التحليل لرأينا أنه كان من جملة الأسس التي يحتج بها النحوي في تعزيز رأيه أو في رده على رأي غيره، لذلك نراه ماثلاً في الحوار والجدل، كأن يقال مثلاً: "الأصل في المعرف ألاّ توصف"[٥]، و"الأصل في كلّ حرف ألا يدل إلاّ على ما وضع له"[٦]، و"الأصل في الأفعال البناء"[٧]، و"الأصل في الأسماء ألاّ تعمل[٨]"، و"الأصل في تضمّن الضمير أن يكون للفعل"[٩]، و"الأصل في حروف الجرّ ألاّ تعمل مع الحذف"[١٠]، و"تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع[١١]، و"الفرع أبداً يكون

(١) أبو حيان، ج٢، ص٣١٧.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) الأنباري، ج١، ص٣٠٠.
(٤) ابن هشام، ص٤٣٢.
(٥) الأنباري، ج٢، ٧٠٩.
(٦) المصدر نفسه، ج٢، ص٤٨١.
(٧) المصدر نفسه، ج٢، ص٥٣٤.
(٨) المصدر نفسه، ج١، ص٤٦، ٨٠.
(٩) المصدر نفسه، ج١، ص٥٦.
(١٠) الأنباري، ج١، ص٣٩٦.
(١١) المصدر نفسه، ج١، ص٢٤٧.

أضعف من الأصل[1]"، و"من تمسّك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل"[2]... إلخ فهذه أمثلة نتبين من خلالها قيمة الأصل وأهميته في التحليل النحوي.

إذن نلاحظ مما سبق أن الأصل كان من جملة الأسس المعتمدة في الأوجه التي تتعدد في تحليل الظاهرة، وأنه يرد بمفاهيم متنوعة، فقد يكون مفترضاً، وقد يراد به أصل الوضع والقاعدة المبنية عليه، أو يراد به القاعدة، أياً كانت عندما يعتبرها صاحبها أصلاً ، كما تبين أنه يأتي بصيغة قاعدة توجيهية تراعى في أثناء التحليل وتعتبر هادياً ومرشداً للنحوى، ولعلّ كثرة وروده التي ضربنا أمثلة لها تبين مدى حضوره بين الأسس الأخرى.

ثالثاً ـ آراء النحاة:

يتناول النحاة الجانب التركيبي في أثناء التحليل الذي يقومون به، فتكون غايتهم إما تجريد القواعد وإما التحليل في ضوئها، وعندما يقفون أمام بعض الأوجه التي اقتضاها التحليل يتخذون منها مواقف متنوعة، اصطلحنا على تسميتها بأحكام القيمة التي توصف بها الأوجه، وتتمثل هذه الأحكام بالترجيح والتضعيف والرفض، وبذلك نستطيع تقسيم آراء النحاة بحسب مقتضيات القاعدة وبحسب أحكام القيمة.

تتمثل آراء النحاة بقواعد متفق عليها فتصلح للتحليل وتوليد الكلام، كتلك التي حظي معظمها بإجماع النحاة، والتي نجد أمثلة لها في قواعد الأبواب المنثورة

(١) المصدر نفسه، ج١، ص١٧٦.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص٣٠٠.

في الكتب التعليمية. وربما تمثلت آراؤهم بقواعد متفق عليها، غير أنه لا ينعكس أثرها على عملية التوليد، فيبقى محصوراً في إطار قواعد التحليل. من ذلك مثلاً إجماعهم على معاني بعض الأدوات ونحوه، فالكشف عن معاني بعض الأدوات يكون قاعدة ينقاس عليها في أثناء التحليل، ومن النادر أن يظهر أثرها في قولهم: يجوز أن تقول أو لا يجوز.

وتتمثل آراء النحاة أيضاً بقواهد مختلف فيها، فقد يجرّد بعضهم قواعد يراها صالحة للتوليد والتحليل، كما في نداء المعرف بالألف واللام الداخلة عليه أداة النداء، عندما جعل منه الكوفيون قاعدة ينقاس عليها في التحليل والتوليد[1]، ثم ترفض القاعدة من أساسها، كما فعل البصريون في ردِّهم على الكوفيين[2]. وربما جرّد بعضهم قاعدة صالحة للتوليد والتحليل، ورآها بعضهم الآخر لا تصلح إلا للتحليل فقط، إذا لم يكن هناك ما هو أقوى منها. أو ربما جرّد بعضهم قواعد خاصة بالتحليل وأنكرها بعضهم الآخر، كالخلاف في معنى بعض الأدوات، نحو الباء في "مررت به" عندما قيل فيها: إنها للاستعلاء المجازي، ثم رُدَّ عليه بأنه لا يصلح، وإنما هي للإلصاق المجازي[3]. وبهذا الرد ترفض قاعدة خاصة بالتحليل.

وتجدر الإشارة إلى أن أوجه التحليل هذه التي تمثل آراء النحاة لا تندرج جميعاً تحت مفهوم القاعدة المقيس عليها، فقد يكون الوجه تفسيراً وتعليلاً للظاهرة، ولا ينطبق عليه مفهوم القياس، كتفسير رافع المبتدأ مثلاً عندما قيل فيه: إنه الابتداء أو إنه الخبر[4].

(١) انظر مثلاً: الأنباري، ج١، ص٢٣٥-٣٤٠.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ابن هشام، ص١٣٧-١٣٨.

(٤) الأنباري، ج١، ص ٤٤.

ثم إن أوجه التحليل التي يطلقها النحاة على عناصر النظام التركيبي يطلق عليها أحكام أخرى أيضاً عند النحاة أنفسهم، والمقصود بهذه الأخيرة هو حكم القيمة، فإن النحوي الذي يقف أمام وجه سبق به يأخذ موقفاً من هذا الوجه، كأن يصفه بالضعف أو بالقوة أو ينكره من أساسه، وبذلك يظهر وجه آخر لآراء النحاة يتمثل بأحكام القيمة التي يطلقونها على أوجه التحليل عندما تواجههم.

أما النحاة الذين يمثلون هذه الآراء فتختلف نسبتهم باختلاف الآراء، فقد يكون الرأي عليه إجماع النحاة، أو يجمع عليه أصحاب مذهب، كالبصريين أو الكوفيين أو الأندلسيين أو غيرهم، أو يجمع عليه جماعة من النحاة بعيداً عن الانتماء المذهبي، أو يكون الرأي من نحوي ما، ففي كتب النحو عبارات من هذا القبيل، كأن يقال: وهذا مخالف لإجماعهم(١)، والذي تقرر في علم النحو(٢)، والإجماع خلاف ذلك(٣)، ومذهب جماعتي غير هذا(٤)، وهذا لا يجوز عند البصريين(٥)، ويجوز عند البصريين بتأويل(٦)، وهو مخالف لمذهب الخليل وسيبويه(٧)، وبعضهم ينكر ذلك (٨)، وسيبويه لا يرى هذا(٩).

ويظهر أن آراء النحاة تدخل في مفهوم الأسس، وذلك عندما يستعين بها

(١) ابن هشام، ص٧٣٣.

(٢) أبو حيان ج١، ص٣٦١.

(٣) المصدر نفسه، ج٨، ص٢٠٣-٢٠٤.

(٤) المصدر نفسه، ج١، ص٣٩٥.

(٥) المصدر نفسه، ج١، ص٢٩١.

(٦) المصدر نفسه، ج١، ص١٨٦-١٨٧، ج٧، ص٢٨٤.

(٧) المصدر نفسه، ج١، ص٢٠١.

(٨) المصدر نفسه، ج١، ص١٢٧.

(٩) المصدر نفسه، ج١، ص١٨٢.

النحوي في وصف الأصل الـذي ينقاس عليه الوجـه، أو عندما يصف وجهـاً ما سلباً أو إيجاباً. فـقد يذهب بعض النحاة أحياناً في تحليل الظاهرة إلى أن يقـيسها على أصول غـير مـتفق عليهـا، ثم يأتي آخر فـيطلق أحكاماً معـينة على الأصل المقيس عليـه، وإن كانت جميـعاً تتعلق بالوجه النحـوي، فيورد من جملـتها آراء النحاة في الأصل المقـيس عليه، ليوضح قوة الوجـه أو ضعفه. قـال تعالى: ﴿إن الله لا يستـحيي أن يضـرب مثلاً مـا بعوضة فـما فوقـها﴾[1]. قرئت الآية برفع "بعوضة"[2]، وعـن أكثر النحويين أن "ما" بذلك تكون موصولة، أي الـذي هو بعوضة[3]. ثم يبين ابن هشام آراء النحـاة في الأصل المقيس عليه، فـتظهر بذلك قوة الوجه أو ضعـفه، إذ يذكر أن هذا النمط الذي عليه الوجه شـاذ عند البصريين لا يقاس عليه، وهو عند الكوفيين لا يعـد شاذاً ويقاس عليه[4]. وبذلك يظهر أن الوجه ضعيف عند من يأخذ بآراء البصريين، وقوي عند من يأخذ بآراء الكوفيين.

وربما جاءت آراء النحاة مرافقة لعمليـة التحليل النحوي لتعزز الأخذ بالوجه أو لتسـهم في الرد عليه. قال تعـالى: ﴿كما أرسلنا فيكم رسـولاً منكم يتلو عليكم آياتنا﴾[5]. و﴿واذكروه كـما هداكم وإن كنتم من قـبله لمن الضالين﴾[6] يذكر ابن هشـام أن الكاف تفيـد التـعليل، وقـد جاءت مـقرونـة بـ"ما" المصـدرية[7]، ثم

(١) سورة البقرة، الآية "٢٦".

(٢) قراءة رؤبة، انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج١، ص٦٤.

(٣) ابن هشام، ص٤١٣.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) سورة البقرة، الآية"١٥١".

(٦) سورة البقرة، الآية "١٩٨".

(٧) ابن هشام، ص٢٣٤.

يضيف: "وما ذكرناه في الآيتين من أن "ما" مصدرية قاله جماعة، وهو الظاهر"[1]. فالاستشهاد برأي الجماعة لا يريد به التوثيق، وإنما يريد أن يعزز الوجه الذي ذهب إليه. ومنه أيضاً ما أورده ابن هشام في تحليل اسم "أن" المخففة، إذ يبين أن كثيراً من النحويين يراه ضمير الشأن، ثم يقول: "والأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن، ويؤيده قول سيبويه في [قوله تعالى]: ﴿ونادياه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا﴾[2]: إن تقديره: أنك، وفي "كتبت إليه أن لا تفعل "إنه يجزم على النهي، وينصب على معنى "لئلا"، ويرفع على "أنك"[3] . . . "[4]. فقد أيدّ حكمه الذي ذهب إليه، كما تبين، برأى سيبويه في تقدير اسم "أن" المخففة.

وتأتي أحياناً آراء النحاة في أسس الرد لتضعف وجهاً من الأوجه التي قيلت في الظاهرة، كأن يقال في وصف الوجه: "ويضعفه أنه خلاف قول سيبويه[5]، "وكيف يكون أحسن وهو لا يقول به بصري"[6]؟ "وهذا لا يقول به أحد من البصريين والكوفيين إلا الأخفش[7]"، والجمهور على خلاف ذلك"[8]، "وهذا الذي ذهب إليه لا أعلم أحداً من النحويين المتقدمين ذكره"[9]، من ذلك مثلاً

(١) المصدر نفسه.

(٢) سورة الصافات، الآية "١٠٤-١٠٥".

(٣) سيبويه، ج٣، ص١٦٣، ١٦٥-١٦٦.

(٤) ابن هشام، ص٦٣٨.

(٥) أبو حيان، ج١، ص١٢٧، ١٨٢.

(٦) المصدر نفسه، ج١، ص٢٩١.

(٧) المصدر نفسه، ج١، ص٢٣٩.

(٨) المصدر نفسه، ج١،، ص٥٢٠.

(٩) المصدر نفسه، ج١، ص٤٩٩.

وصف أبي حيان لبعض الأوجه التي قيلت في الآية الكريمة: ﴿وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون﴾[1]. يرى أبو حيان أن "إلى" على معناها تفيد انتهاء الغاية، وضمّن الفعل "خلا" معنى "صرف"، أي صرفوا خلاهم إلى شياطينهم، ثم يذكر بعض الأوجه التي قيلت، ومنها أن" إلى" بمعنى الباء، ثم يعقبّ على هذا الوجه مضعفاً بقوله: "وهذا ضعيف إذ نيابة الحرف عن الحرف لا يقول بها سيبويه والخليل"[2].

وربما أسهمت آراء النحاة في رفض الوجه النحوي، وتأتي الآراء بعبارات شبيهة بما تقدم، إذ يقال مثلاً: "وهذا مردود بالإجماع"[3]، "ولا أعلم أحداً ممن له معرفة ذهب إلى ذلك"[4]، "وهذا لا أعلم أحداً من النحويين ذهب إليه"[5]، "فقد أباه أصحابنا"[6]، " وهذا خطأ عند حذاق النحويين"[7]، "والمشهور خلاف ما ذهب إليه صاحب الوجه"[8] من ذلك مثلاً أحد الأوجه التي حلّلت "أيُّهم أشدُّ" من قوله تعالى: ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً﴾[9]. من جملة الأوجه التي قيلت ما رآه ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ)، وهو أن "أي" مبنية مقطوعة عن الإضافة، و"هم أشد" مبتدأ وخبر[10]، ويرى ابن هشام

(١) سورة البقرة، الآية "١٤".
(٢) أبو حيان، ج١، ص٢٠١.
(٣) المصدر نفسه، ج٣، ص١٨٠.
(٤) المصدر نفسه، ج٣، ص١٤٧.
(٥) المصدر نفسه، ج٣، ص٢٣٨.
(٦) المصدر نفسه، ج١، ص٣٩٥.
(٧) المصدر نفسه، ج٣، ص٦١٥-٦١٦.
(٨) ابن هشام، ص١١٣.
(٩) سورة مريم، الآية "٦٩".
(١٠) ابن هشام، ص٧٧٣.

أن هذا وهم، لأنه مخالف لرسم المصحف ولإجماع النحويين[١].

وقد تكون عدم الثقة بمعرفة النحوي وبمقدرته جزءاً من الرد على رأيه، نحو تحليل أبي عبيدة والرد عليه في "إلاّ" من قوله تعالى: ﴿وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم فلا تخشوهم واخشوني ولأتم نعمتي عليكم ولعلكم تهتدون﴾[٢]. من جملة الأوجه التي ذكرها أبو حيان في "إلاّ" ما رآه أبو عبيدة، وهو أنها بمعنى الواو، وعن الزجاج أن هذا خطأ عند حذاق النحويين، ويضيف أبو حيان أن أبا عبيدة يضعف في النحو، وأن إثبات "إلاّ" بمعنى الواو لا يقوم عليه دليل، ولولا ذكر بعض المفسرين لرأي أبي عبيدة لما وقف عنده لضعفه كما يقول[٣]. ويظهر بذلك أن من جملة الرد على الوجه ضعف صاحبه في النحو.

ولعل ما تقدم يبين بوضوح أن آراء النحاة تسهم مع الأسس الأخرى، فتعد جزءاً، منها، شأنها شأن غيرها، وأنها تأتي لتعزز الأخذ بالوجه أو لترد عليه، وتتمثل بالإجماع أو برأي مجموعة، أو برأي فرد، فتصف الأصل الذي عليه الوجه أو تصف الوجه.

(١) ابن هشام، ص ٧٧٣.

(٢) سورة البقرة، الآية "١٥٠".

(٣) أبو حيان، ج١، ص٦١٦.

رابعاً ـ المعنى:

انطلق النحاة وهم يجرّدون القواعد، من خلال فهم عناصر النظام التركيبي وجملة الشروط التي تتعلق بهذه العناصر، فتجعلها على ما هي عليه، نرى القواعد النحوية في معظمها ما هي إلا انعكاس وشروط لمعاني عناصر النظام التركيبي، وهي تتمثل بهيكل مجرد في ذهن الدارس يستحضره في أثناء تحليله، عندما يرى انعكاسه ماثلاً حيّاً في الشاهد الذي يتناوله. وإن التأمل في معظم الأبواب النحوية يُظهر مصداق ذلك، فمنظومة القواعد التي تشكّل الباب النحوي تبدأ بمعناه النحوي، ثم تفصّل الشروط التي ينبغي أن تُلاحظ حتى يتشكّل هذا المعنى، وحسبنا أن نتأمل في باب المبتدأ والخبر والفعل والفاعل ومتعلقات الإسناد ومعاني الأساليب والأدوات. . .إلخ.

وقد توصّل النحاة إلى هذا الأمر بعدما رأوا أن هذه المعاني والشروط التي تتحكم فيها ثابتة متكررة في العبارات جميعاً، وبذلك قاسوا ثم جرّدوا قواعد متّفقاً عليها، أمثلتها ما تسير عليه العملية التعليمية في معظم مراحلها.

وعندما يعترض النحاة شواهد خرجت على ما اتفقوا عليه يتمثل الأساس في محاكمة مثل هذه الشواهد بمظهرين، الأول هو الأصل، والمقصود به ما جُرِّد من قواعد أجمعوا عليها، تمثل معاني العناصر التركيبية والشروط التي ينبغي ملاحظتها، ويتمّ هذا الأمر بتأويل الشاهد وفقاً لما يقتضيه الأصل، كما في تأويل البصريين للاسم المعرف الذي دخلت عليه أداة النداء[1]، وفي تأويلهم الشواهد التي خرجت على قواعد "من" الجارة التي اشترطوا فيها ألاّ تدخل على زمان[2].

(١) الأنباري، ج١، ص٣٣٥- ٣٤٠.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص٣٧٢-٣٧٣.

أما المظهر الثاني الذي تخرج عليه مثل هذه الشواهد فمعظمه يتمثّل بفهم جديد لمعاني العناصر التركيبية وشروط تحققها، ويتم ذلك بأن تُوَلَّد قواعد فرعية ضعيفة أو قوية، ومن أمثلته ما ذهب إليه الكوفيون في المثالين المذكورين[1]، وكثير من أنماط الاجتهاد، وذلك عندما يتناول معاني العناصر التركيبية، كأن يقال مثلاً: إن "ما" في "إنّما" كافّة، ويقال فيها أيضاً: إنها نافية على أصلها[2].

وعندما واجههم بعض العبارات التي قد يتعدّد فهم عناصرها التركيبية من غير أن تخرج على قاعدة أو أن يؤثر فيها سياق أشاروا إلى تعدد الفهم الذي تحتمله تلك العناصر، وجرّدوا لها قواعد قالوا فيها: يجوز في هذا العنصر كذا ويجوز فيه كذا، وذلك بناء على الفهم الذي تسمح به طبيعة تلك العناصر من خلال موقعها في التركيب، كما في تحليل الأداة «ما» عندما تحتمل الموصولية والشرطية[3]، وبذلك أصبحت أمثال هذا الفهم قواعد ينقاس عليها في أثناء تحليل الشواهد التي تأتي على نمطها.

كما أدرك النحاة أن فهم العناصر التركيبية يتوقف أحياناً على معرفة السياق، فأدخلوه في صميم القواعد[4]، ومن ثم أصبحت قضايا السياق حاضرة في قواعد الأبواب وقواعد التوجيه. وإذا كانت معطيات السياق وطبيعة تشكُّل المعنى في ذهن المتلقي تؤثر في تحليل العناصر التركيبية فإنها تتمثل بأسس تسهم مع غيرها، وتأتي للأخذ والرد.

تسهم عناصر السياق الغائبة في أن تجعل الأوجه تسير على أنماط معينة، وذلك من خلال فهم المعنى الذي يتصوره المتلقي، كما في غياب المقام وغياب الأداء إذ

(١) الأنباري، ج١، ص٣٣٥- ٣٤٠، ٣٧٣-٣٧٥.

(٢) ابن هشام، ص٤٠٦.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٩٨.

(٤) انظر مثلا: سيبويه، ج١، ص٢٢، ٢٦٦، ٣٤٥.

الملاحظ أن هذه العناصر الغائبة تكون أسباباً في تعدد أوجه التحليل، كما تكون أسساً للأوجه المحتملة أيضاً، ولا شك أن الأساس الذي يقتضيه كل وجه يختلف عنه في الوجه الآخر. من ذلك مثلاً عبارة "ما تأتيني فتحدِّثَني". يُستخلص من كلام سيبويه أن العبارة تحتمل معنيين، الأول أن صاحب العبارة يخاطب إنساناً، ويريد أن يبين له أنّه لا يأتيه أبداً فكيف يحدثه؟ ولو أتاه لحدثه، والثاني أن المتكلم يبين للمخاطب: أنه يأتيه كثيراً، ولكن من غير أن يحدثه[1]، وكأنه يأتيه لغاية ما، أو كأنه يبقى صامتا في أثناء مجيئه. فالملابسات الحالية المحيطة بالعبارة غائبة، ومن ثم أدت إلى تعدد في فهمها انعكس على تحليلها النحوي بتعدد الأوجه، ولو تأملنا في كل وجه لرأينا أن الأسس الحالية التي عليها الوجه الأول غيرها في الوجه الآخر، فإذا قلنا: إن النفي يصح على العبارة كاملة فإنا نفترض ملابسات حالية تختلف عنها في الوجه الثاني الذي يكون فيه النفي واقعاً على الفاء وما بعدها، وبذلك يكون السبب في التعدد واحداً، والأسس في كل وجه مختلفة عنها في غيره.

ويظهر الأمر نفسه في الأداء الغائب الذي يحتمله السياق ويستحضره الدارس، كما نرى في ظاهرتي التنغيم، والوصل والوقف، من ذلك مثلاً التنغيم الذي يحتمله قوله تعالى: ﴿فأروني ماذا خلق الذين من دونه﴾[2]. ذكر أبو حيان أنه يجوز أن تكون "ماذا" موصولة بمعنى "الذي" مفعولاً ثانياً والمفعول الأول الياء، ويجوز أن تكون مؤلّفة من "ما" الاستفهامية و"ذا" الموصولة التي تكون بمعنى "الذي"، وبذلك تعتبر "ماذا" جملة اسمية مؤلّفة من مبتدأ وخبر، وعُلّق الفعل القلبي عن العمل لفظاً بسبب الاستفهام والجملة في موضع المفعول الثاني[3]، ففي

(١) سيبويه، ج٣، ص٣٠.

(٢) سورة لقمان، الآية "١١".

(٣) أبو حيان، ج٧، ص١٨٠.

كلّ وجه أداء يختلف عنه في الآخر، ويعتبر من الأسس التي جعلت الوجه على ما هو عليه، وهو في مظهريه يتمثل بالأسباب التي تقتضي التعدد والتي تعرف بغياب الأداء. ولا يختلف الأمر في ظاهرة الوصل والوقف، إذ نلحظ أنّ أداء الكلام في حال الوصل قد يقتضي تحليلاً نحوياً يختلف عنه في حال قطع أجزائه إلى دفعات كلامية منفصل بعضها عن بعضها الآخر. قال تعالى: ﴿آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله﴾(١). يتوقف تحليل بعض العناصر النحوية في الآية الكريمة على كيفية الأداء، فإذا كان ذا سلسلة نطقية واحدة فإن الواو قبل "المؤمنون" عاطفة، والاسم بعدها معطوف على "الرسول" والضمير في "كلّ" الذي ناب عنه التنوين عائدٌ على "الرسول" و"المؤمنون"، وإذا كان الأداء ذا دفعتين نطقيّتين، تنتهي الأولى بلفظ "ربه"، وتبدأ الثانية بـ "والمؤمنون"، فإن الواو التي سبق تحليلها في حال الوصل تكون ههنا حرف استئناف، والاسم بعدها مبتدأ، والضمير في "كلّ" الذي ناب عنه التنوين عائد على "المؤمنون" فقط(٢). ولو تأملنا في أسس كل وجه مما تسمح به طبيعة الوصل والوقف لرأينا أنها تختلف عنها في غيره، كما في التنغيم.

وربما كانت معطيات السياق الغائبة التي تسهم في التعدد من جملة الأسس المعتمدة لوجه واحد مما تحتمله الظاهرة، فقد يلجأ بعض النحاة في توجيه الشاهد الغريب إلى أن يفترض معطيات سياقية غائبة تجعل تحليل الشاهد يختلف عما قيل فيه، كما في الشواهد النادرة التي يكون الأداء وسيلة في توجيهها عند بعض النحاة، من ذلك مثلاً ما نراه في تحليل قوله تعالى: ﴿إلا الذين يصلون إلى قوم

(١) سورة البقرة، الآية "٢٨٥".

(٢) الزمخشري، الكشاف، ج١، ص٣٥٨.

بينكم وبينهم ميثاق أو جاؤوكم حصرت صدورهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم﴾[1]. ذهب الجمهور إلى أن حملة "حصرت صدورهم" تفيد أسلوب الإخبار[2]، ووقعت موقع الحال[3]، غير أن منهم من يرى أن الجملة إذا وقعت موقع الحال، وكان فعلها ماضياً لابد أن تسبقه "قد" وإذا لم تكن ظاهرة فهي مقدرة، لذلك قدروا "قد" قبل الجملة، وجعلوها حالاً من فاعل "جاء"[4]، وذهب بعضهم إلى أنه لا حاجة إلى تقدير "قد" فجعلوا الجملة صفة لموصوف محذوف هو الحال، أي جاؤوكم قومًا حصرت صدورهم[5]، لأنّ إضمار الاسم عندهم أسهل من إضمار حرف المعنى[6]، وذهب بعضهم إلى أن جعل الجملة في موضع جرّ، صفة لـ"قوم" في" يصلون إلى قوم"، ليبعد الكلام عن التقدير[7]، وذهب آخرون إلى أن الجملة بدل اشتمال من جملة "جاؤوكم"، لأن المجيء مشتمل على الحصر[8]. وعندما اعتقد المبرد أن الجملة الفعلية التي يتصدرها فعل ماض لا تقع حالاً استعان بالتنغيم ليوجه التركيب بعيداً عما سبق، إذ رأى أن الجملة الفعلية تفيد الدعاء[9]، وبذلك جعلها استئنافية. ولعل طبيعة الأداء هي التي أعانته على هذا التوجيه، لأن أسلوب الدعاء الذي افترضه يقتضي تنغيماً

(١) سورة النساء، الآية (٩٠).

(٢) ابن هشام، ص٥٦٢

(٣) أبو حيان، ج٣، ص٣٣٠.

(٤) الزمخشري، الكشاف، ج١، ص٥٧٨.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) ابن هشام، ص٥٦٢.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، ج٤، ص١٢٤-١٢٥.

يختلف عنه في أسلوب الإخبار الذي انبنت عليه الأوجه السابقة.

وهناك عناصر سياقية مفترضة تكون السبب في تعدد الأوجه ومن جملة الأسس لكل وجه في الظاهرة، وهي الدلالات المفترضة للألفاظ الغامضة التي لا يعرف معناها، والتي نجد أمثلة لها في القرآن الكريم، إذ يبدو أن هناك ألفاظاً غامضة لا يعرف معناها، مما يجعل التعدد في فهمها ينعكس على عملية التحليل النحوي لها، فتتعدد الأوجه نتيجة لتعدد الفهم، ولو تأملنا في أساس كلّ وجه من الأوجه التي تُحتمل في مثل تلك الألفاظ لرأينا أنه معنى مفترض، وهو في كل وجه يختلف عنه في غيره. من ذلك مثلاً تحليل قوله تعالى : ﴿الم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين﴾[1] . تعدد تفسير "الم" فبلغ شأواً بعيداً في الكثرة[2]، وانعكس هذا الأمر على التحليل النحوي، فقيل بناء على بعض التفاسير: إن هذه الفواتح أسماء للسور بعدها، وهي بذلك تحتمل أن تكون في موضع رفع، مبتدأ محذوف الخبر، أو خبراً محذوف المبتدأ، وتحتمل أن تكون في موضع نصب، بإضمار فعل، كما تحتمل أن تكون في موضع جرّ، على إضمار حرف القسم[3]. وقيل بناء على بعض التفاسير: إن هذه الفواتح ليست أسماء للسور التي بعدها، وإنما هي كحروف المعجم، أوردت مفردة من غير عامل، فاقتضت أن تكون مستكنة، كأسماء الأعداد التي ترد لمجرّد العدد، وبذلك لا محلّ لها من الإعراب[4]. وهذا الذي عرضه أبو حيان في تعدد الأوجه لهذه الفواتح نبّه على أنه مختصر، وأن النحاة توسعوا وفصلوا، فتكلموا على ما يمكن

(١) سورة البقرة، الآية ١-٢.

(٢) أبو حيان ج١، ص١٥٦-١٥٨.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

إعرابه منها، وما لا يمكن، وعلى ما إذا أعرب فمنه ما يمنع من الصرف ومنه ما لا يمنع، وغير ذلك[1]. ولاشك أن هذا التعدد في التحليل النحوي، هو حصيلة لغموض اللفظ الذي تعددت تفاسيره. وبذلك يكون العنصر السياقي المفترض سبباً في التعدّد، ويمثّل الأسس التي تقوم عليها الأوجه.

وإذا كانت المعطيات السياقية حاضرة مستمدة من النسيج الذي يشكّل المعنى فإنها تعتمد في الأخذ والرد، وتتمثل بعناصر المقام وعناصر السياق اللغوي، ويظهر الاعتماد عليها في الأخذ أو الرد بالإشارة إليها، فيكون العنصر السياقي هو الأساس المعتمد في محاكمة الوجه.

تسهم عناصر المقام في تشكل المعنى وقد تكون من جملة الأسس المعتمدة في كل وجه مما تحتمله الظاهرة، كما تظهر بشكل مختلف عنه في غيره، لأن تعدد الفهم الذي ينعكس على عملية التحليل النحوي يكون عندئذ بسبب من معطيات المقام المختلفة وغيرها، فيتعدد الفهم والتحليل بتعدد المعطيات المشار إليها، وهو ما يواجهنا بكثرة في تفاسير القرآن الكريم.

قال تعالى: ﴿ وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهم يتلون الكتاب﴾[2] يحتمل من خلال معطيات المقام التاريخية أن المراد عامة اليهود وعامة النصارى، وهو إخبار عن الأمم السالفة التي كذبت بالرسل وبالكتب من قبل، وبذلك تكون "أل" جنسية[3] للاستغراق العرفي. وقيل: إنّ المراد يهود المدينة ونصارى نجران تماروا عند الرسول ﷺ وتسابوا،

(١) المصدر نفسه، وتجدر الإشارة إلى أن الإعراب من خصائص الكلمات المفردة وبناء على ذلك لا يتناول الحروف المقطعة، خلافاً لما ذهب إليه المعربون لها.

(٢) سورة البقرة، الآية ١١٣.

(٣) أبو حيان ج١، ص٥٢٢.

فأنكرت يهود المدينة الإنجيل ونبوة عيسى عليه السلام، وأنكرت نصارى نجران التوراة ونبوّة موسى عليه السلام، وبذلك يتبين من معطيات العناصر الحالية أن هذا الأمر هو حكاية حال في زمن الرسول ﷺ[1]. وقيل أيضاً: إن المراد بذلك رجلان، أحدهما من اليهود يقال له: نافع بن حرملة قال لنصارى نجران: لستم على شيء، وآخر من نصارى نجران قال لليهود: لستم على شيء فيكون قد نُسب ذلك للجميع حيث وقع من بعضهم[2]، وبذلك لا يختلف الأمر عمّا قبله، فهو حكاية حال حاضرة، وبهذين التفسيرين المرتبطين بمعطيات المقام الحالية تكون "أل" للعهد[3] الذهني.

وربما كانت المعطيات السياقية تسمح بفهم معين، فتأتي الإضافة في تعدد الفهم من خلال الاعتماد على بعض عناصر المقام التي لم يشر إليها، وبذلك تسهم عناصر المقام في تعدد الأوجه، وتكون من جملة الأسس المعتمدة في وجه واحد مما تحتله الظاهرة، ويقود إليها فهم المعنى. قال تعالى: ﴿وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء﴾[4]. يرى أبو حيان من خلال معطيات السياق أن الألف واللام في "الناس" يحتمل أن تفيد الكمال، وكأنه قيل: الكاملون في الإنسانية، ثم يشير أبو حيان إلى بعض التفاسير، فيرى من خلالها أنّ الألف واللام تحتمل العهدية، كأن يراد بها رسول الله ﷺ وأصحابه كما ذكر ابن عباس[5]. وبذلك نرى أن معطيات المقام أسهمت في تكوين أحد الأوجه التي

(١) أبو حيان، ج١، ص ٥٢٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) سورة البقرة، الآية "١٣".

(٥) أبو حيان ج١، ص١٩٩-٢٠٠.

تحتملها الظاهرة.

كذلك تأتي معطيات المقام بصيغة الرد على أحد الأوجه. قال تعالى: ﴿وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم﴾[1]. يبيّن أبو حيان أن الآية الكريمة تضمنت شرطين مستقلين، الأول: إن خفتم ألا تقسطوا فانكحوا، والثاني إن خفتم ألا تعدلوا فواحدة[2]. ثم يذكر عن بعضهم أنه لم ير إلا شرطاً واحداً وجملة اعتراض، فالشرط هو "إن خفتم ألا تقسطوا فواحدة"، وجملة الاعتراض" فانكحوا ما طاب لكم من النساء"، ولما ابتعد الجواب للاعتراض بالجملة المشار إليها كرر الشرط بـ"إن خفتم ألا تعدلوا "توكيداً، ثم يرى صاحب التحليل أن المعنى على ذلك يصير: إن لم تستطيعوا أن تعدلوا فانكحوا واحدة، وأنهم لا يستطيعون العدل، بدليل قوله تعالى: ﴿ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم﴾[3]، ويعقب أبو حيان على هذا الوجه بأن فيه إفساداً لنظم القرآن الكريم، إذ جعل بعض الكلام الذي به يكتمل النظم معترضاً لغواً لا جدوى منه، ثم يضيف رداً على ذلك بعض معطيات المقام، فيرى أن هذا الوجه يؤدي إلى بطلان للأحكام الشرعية، لأنه من خلال تحليله واستشهاده بالآية الثانية يتبين أنه لا يجوز للمؤمن أن يتزوخ غير واحدة، أو يتسرى بما ملكت يمينه، وهذا باطلٌ شرعاً[4]. ولا يخفى أن هذا الذي يبطل شرعاً والذي اتُّخذ في الرد على الوجه النحوي يعود في معظمه إلى قرائن ترافق الأحكام التي يتناولها القرآن

(١) سورة النساء، الآية "٣".

(٢) أبو حيان ج٣، ص ١٧٢.

(٣) سورة النساء، الآية "١٢٩".

(٤) أبو حيان ج٣، ص ١٧٢.

الكريم، وهي في مجملها تتمثل بأفعال الرسول الكريم ﷺ وأقواله، وما عليه صحابته، إضافة إلى معطيات السياق الواضحة في الآية الكريمة والتي تبطل الوجه.

وربما كانت معطيات السياق اللغوي هي التي يشار إليها، فتعتمد في الأخذ والرد، وتتنوع الإشارة إليها، فقد تكون إشارة إلى قرائن تشترك مع غيرها في تشكل العبارة ومعناها، وقد تكون إشارة إلى قرائن بعيدة تشترك مع قرائن العبارة في تشكّل المعنى، من غير أن تكون عنصراً من العناصر التي تتكون منها العبارة، وهي قرائن لغوية خاصة بالنص.

يظهر أن معطيات السياق اللغوي القريبة المشار إليها قد يؤخذ بها في كل وجه مما تحتملة الظاهرة، وهي في كل واحد تختلف عنها في غيره، كما في تحليل ضمير الغيبة من قوله تعالى: ﴿وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغدا حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين، فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه﴾[1]. يتعدد التحليل النحو للضمير "ها" في "عنها" بتعدد المعنى الذي يقود إليه السياق اللغوي، فيرى أبو حيان الضمير "ها" في "عنها" يعود على الشجرة، لأنها أقرب مذكور، والمعنى فحملهما الشيطان على الزلة بسببها، وتكون "عن" للسبب[2]. وقيل: إن الضمير يعود على "الجنة" لأنها أول مذكور[3]. وقيل: عائد على غير مذكور يفهم من المعنى المتحصل من السياق، وهو "الطاعة" بدليل قوله تعالى: "ولا تقربا"، لأن المعنى: أطيعاني بعدم قربان

(١) سورة البقرة، الآية "٣٥-٣٦".

(٢) أبو حيان ج١، ٣١٤.

(٣) المصدر نفسه.

هذه الشجرة، فعاد الضمير على معنى "الطاعة" المتحصل من السياق[1]. وقيل يعود على الحالة التي كانوا عليها من الرفاهية والتفكّه، بدليل قوله تعالى: ﴿وكلا منها رغداً﴾[2] وهناك أقوال أخرى مرتبطة بمعطيات السياق اللغوي[3].

ثم إن هذه المعطيات القريبة والمشار إليها تكون أحياناً من الأسس المعتمدة في الرد على الوجه. قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما. ومن يفعل ذلك عدوانا وظلما فسوف نصليه تاراً﴾[4]. تعددت الأوجه فيما يعود عليه اسم الإشارة، فقد ذهب جماعة إلى أنه يعود إلى كل ما نهى عنه من القضايا من أول السورة إلى النهي الذي أعقبه قوله تعالى "ومن يفعل ذلك"[5]. وعن الطبري (ت ٣١٠هـ) أنه إشارة إلى ما سبق من النهي الذي لم يقترن به وعيد، وهو من قول الله تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرهاً﴾[6]. إلى قوله تعالى: ﴿ولا تقتلوا أنفسكم﴾ وما اقترن به الوعيد لا يعود عليه[7]. ثم يعقب أبو حيان بتضعيف الوجهين، معتمداً في رده قرائن السياق أيضاً فيرى أن هذا بعيد، لأن كل جملة قد استقلت بنفسها، ولا يظهر لها تعلق بما بعدها إلا تعلق المناسبة، وليس هو تعلقاً يقتضيه ويوجبه المعنى[8]. وهكذا يتبين

(١) أبو حيان، ج١، ٣١٤.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) سورة النساء، الآية "٢٩-٣٠".

(٥) أبو حيان ج٣، ص٢٤٢.

(٦) سورة النساء، الآية "١٩"

(٧) أبو حيان ج٣، ص٢٤٢.

(٨) المصدر نفسه.

أن قرائن السياق القريبة التي تؤثر في فهم عناصر العبارة أسهمت في الرد كما في الأخذ.

وربما جاء الرد على الوجه بأنه ليس هناك قرينة من هذه القرائن تسوغه. قال تعالى: ﴿الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس﴾[١]. يذكر أبو حيان أن جملة "لا يقومون" خبر عن "الذين"[٢]. وعن بعضهم أنها في موضع الحال، والخبر محذوف[٣]. ويعقب أبو حيان بأنه ما من دليل يُعتمد حتى يقدَّر خبر، وبذلك يكون الوجه تكلفاً من غير داع[٤].

وتكون أحياناً المعطيات السياقية اللغوية التي يشار إليها بعيدة، ولا تتعلق بالعبارة المحللة بقدر ما تتعلق بطبيعة سياق النص التي يجب أن تراعى، كأن يقال مثلاً في تحليل بعض الآيات: ويؤيده مجيئه على هذه الشاكلة في آيات أخرى، أو: هو ضعيف، لأنه لا نظير له في القرآن الكريم، وتسهم أمثال هذه الأسس في الأخذ كما تسهم في الرد أيضاً.

تظهر هذه القرائن للأخذ بوجه من بين الأوجه المحتملة. قال تعالى: ﴿ماذا أراد الله بهذا مثلاً يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً وما يضل به إلا الفاسقين﴾[٥]. عن مكي (ت٤٣٧هـ) أن جملة "يضل" يجوز أن تكون صفة لـ"مثلا" أو مستأنفة[٦]. ويأخذ ابن هشام بالوجه الثاني، لأن الاستئناف بعد "مثلاً" يتضح في موضع آخر

(١) سورة البقرة، الآية '٢٧٥'.

(٢) أبو حيان ج٢، ص٣٤٦.

(٣) المصدر نفسه ج٢، ص٣٤٦-٣٤٧.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) سورة البقرة، الآية '٢٦'.

(٦) ابن هشام، ص٧٧٣-٧٧٤.

من القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: ﴿وليقول الذين في قلوبهم مرض والكافرون ماذا أراد الله بهـذا مثلاً كـذلك يضل الله من يشاء﴾[1]. فجـملة "كذلك يضل" يتضح فيها الاستئناف، وبناء عليه يرجّح ابن هشام الاستئناف في الآية الأولى[2].

كما تأتي أمـثال هذه القرائن للرد على وجه قيل في الظاهرة، لتـجعل التحليل يسير على وجه آخر. قال تعالى: ﴿ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور﴾[3]. ذهب بعـضهم إلى أن الرابط اسم الإشـارة، أي يعـود على معنى "من" وفـاعل الفعلين "صبر" و"غـفر"، وقد جعل الصابر والغافر من عزم الأمـور مبالغة[4]. ويرى ابن هشام أن هذا ليس بصـحيح، والصواب أن الإشـارة للصبر والغـفران، بدليل قوله تعالى: ﴿وإن تصبروا وتتـقوا فإن ذلك من عزم الأمور﴾[5]. ولم يقل "إنّكم"[6].

ولابد من الإشارة إلى أن معطيات المقام والمقال قـد يشار إليها معاً في كل وجه مما تحتمله الظاهرة، فـتكون سبباً لظاهرة التعدد، ومن جمـلة الأسس المعتمدة في الأوجه، وهي في كل واحـد منها تختلف عنها في غـيره، وتُعدّ حصيلـة لتفاعل معطيات السـياق بنوعيها، معطيـات المقام ومعطيات السياق اللغـوي. قال تعالى: ﴿فما آمن لموسى إلا ذرية من قومه على خوف من فرعون وملئهم أن يفتنهم﴾[7]. تحتمل مـعطيات السياق أن يعود الضـمير في "قومه" على مـوسى عليه السلام،

(١) سورة المدثر، الآية "٣١".

(٢) ابن هشام، ص٧٧٣-٧٧٤.

(٣) سورة الشورى، الآية "٤٣".

(٤) ابن هشام، ص٧٧٤.

(٥) سورة آل عمران، الآية "١٨٦".

(٦) ابن هشام، ص٧٧٤.

(٧) سورة يونس، الآية "٨٣".

وتُذكر عن ابن عباس (ت٦٨هـ) معطيات المقام التي تجعل الضمير عائداً على موسى عليه السلام، وهو أن يعقوب عليه السلام دخل مصر في اثنين وسبعين شخصاً، فتوالدوا في مصر حتى صاروا ستمئة ألف، ويعتبر موسى عليه السلام من هؤلاء القوم، وبذلك يعود الضمير في "قومه" عليه(١). ويذكر أبو حيان معطيات السياق اللغوي التي تجعله يعود على موسى عليه السلام، وهو لأنه أقرب مذكور، ولأنه المحدَّث عنه في الآية الكريمة(٢). وتحتمل معطيات السياق وجهاً آخر يقتضي أن يعود الضمير في "قومه" على "فرعون"، ويذكر بعضهم معطيات المقام التي تدعم هذا الرأي، وهي أنه آمنت زوجة فرعون، وخازنه، وامرأة خازنه وشبابٌ من قومه، مما يدل على أن المراد بالضمير هؤلاء(٣). وعن ابن عطية (ت٥٤٢هـ) أن معطيات السياق اللغوي التي تؤيد هذا الوجه هي ما تقدم في الآيات السابقة من محاورة موسى عليه السلام لقوم فرعون، ورده عليهم وتوبيخه لهم على قولهم: "هذا سحرٌ"(٤). وبذلك نرى أن كلاً من الوجهين اعتمد معطيات السياق بنوعيه، المقام والسياق اللغوي.

ومن جملة الأسس التي يشار إليها وتعد من معطيات السياق الرسم الكتابي، إذ تكون مراعاة شروطه وطبيعته المتعارفة أساساً في الأخذ والرد. قال تعالى: ﴿وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون﴾(٥). ذهب بعضهم إلى أن "هم" في "كالوهم" ضمير رفع مؤكد للواو، والثاني في "وزنوهم" كذلك، أو مبتدأ وما

(١) أبو حيان ج٥، ص١٨٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، ج٥، ص١٨٣.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) سورة المطففين، الآية "٣".

بعده الخبر[1]. ويرى ابن هشام أن الصواب أن يعرب "هم" مفعولا فيه، ويتسعين ببعض الأسس منها الرسم الكتابي، وهو أن الواو في الأفعال رسمت بغير ألف بعدها[2].

كذلك يأتي هذا الأساس للرد على الوجه. قال تعالى: ﴿قالوا إن هذان لساحران يريدان أن يخرجاكم من أرضكم بسحرهما ويذهبا بطريقتكم المثلى﴾[3]. يرى بعضهم أن المراد: إنها ذان لساحران، وبناء عليه تكون: "ها" ضمير القصة في موضع نصب، اسماً لـ"إن" و"ذان" مبتدأ[4]. ويرد ابن هشام على الوجه بالرسم الكتابي، فيقول: "وهذا يدفعه رسم "إن" منفصلة و"هذان" متصلة"[5].

وربما أطلق النحاة أحكاماً على المعنى الذي يقتضيه الوجه النحوي بعبارات تعتمد معطيات السياق، ولكنها لا تشير إلى عنصرٍ معين، ويتساوى الأمر في تأييد الوجه وفي الرد عليه.

يطلق النحاة أحياناً على بعض الأوجه التي اعتمدت معطيات السياق عبارات معينة تعتمد معطيات السياق، من غير إشارة إلى عنصر معين، فتأتي هذه العبارات تأييداً للوجه، كأن يقال: وهذا المرجح لدلالة المعنى واللفظ عليه[6]، وهو أليق وأظهر مما قيل[7]، لأنه أسبق إلى الذهن[8]، أولى وأقل تكلفاً[9]، لأن الظاهر كذا[10]، . . إلخ، فهذه جملة من العبارات يصف بها النحوي أحد الأوجه اعتماداً

(١) ابن هشام، ص٧٧٨.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) سورة طه، الآية "٦٣".
(٤) ابن هشام، ص٧٧٧.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) أبو حيان ج٣، ص١٩٩.
(٧) المصدر نفسه ج٣، ص٧.
(٨) المصدر نفسه ج١، ص٣٧٥.
(٩) المصدر نفسه ج١، ص٤٢٥.
(١٠) المصدر نفسه، ج١، ص٣٧٠.

على معطيات سياقية لا يشار إليها، ليرجح وجهاً على غيره مما تحتمله الظاهرة. من ذلك وصف أحد الأوجه في قوله تعالى: ﴿يود أحدهم لو يعمر ألف سنة وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر﴾[1]. قيل في الضمير "هو" بعد "ما": إنه عائد على "أحدهم" ، أو على المصدر المفهوم من الفعل "يعمر" المتقدم، أو على ما بعده من "أن يعمر" ، أو هو ضمير الشأن[2]، ويضيف أبو حيان: "أقوال خمسة أظهرها الأول[3]، من غير أن يوضح المعطيات السياقية التي جعلته يعتمد الوجه الأول.

كما تأتي هذه العبارات التي تعتمد السياق من غير إشارة إلى عنصر معين للرد على الوجه، منها مثلاً قولهم: وهذا بعيد[4]، وفيه بعد[5]، وهو متمحل[6]، وفيه تكلف[7]، وهو متكلف في الإعراب غير متضح في المعنى[8]، وهو خلاف الظاهر[9]، ولا يلتفت إليه لأنه غير المتبادر إلى الذهن[10]، وهذا قول من جهل بعلم النحو وعلم المعاني وفكك نظم القرآن فلا يلتفت إليه[11]. . . .الخ، وقد يصحب هذه العبارات التي تعتمد معطيات السياق ترجيح لوجه آخر غير الذي

(١) سورة البقرة، الآية "٩٦".

(٢) أبو حيان ج١، ص٤٨٢-٤٨٣.

(٣) المصدر نفسه، ج١، ص٤٨٣.

(٤) المصدر نفسه، ج١، ص٣٨٧.

(٥) المصدر نفسه ج١، ص٤١٧.

(٦) المصدر نفسه، ج١، ص ٥٤٠.

(٧) المصدر نفسه، ج٢، ص ٣٣٩.

(٨) المصدر نفسه، ج٣، ص ٢٠٨.

(٩) المصدر نفسه ج١، ص٦٥٣.

(١٠) المصدر نفسه ج٢، ص٢٦.

(١١) المصدر نفسه ج٣، ص٢٣١.

تتناوله في الرد. قال تعالى: ﴿قال إنه يقول إنها بقرة لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك فافعلوا ما تؤمرون﴾[1]. ذكر أبو حيان أن "ما" موصولة، والعائد محذوف، تقديره: ما تؤمرون به، وأن بعضهم أجاز أن تكون مصدرية، أي افعلوا أمركم، ويكون المصدر بمعنى المفعول" مأموركم"، ويرى أبو حيان أن فيه بعداً[2]. ولعله يعتمد معطيات السياق الظاهرة التي توجب الموصولية، كما يعتمد بالحكم على الوجه الثاني بالبعد على المعطيات الظاهرة أيضاً، فإن التأويل الذي يقود إليه الوجه الثاني لا حاجة إليه ما دام الظاهر بمعطيات السياق يقود إلى وجه لا يحتاج إلى تأويل، غير أنه لا يصرح بذلك فيكتفي بوصف الوجه بالبعد.

ويكون الأمر أحياناً بشرح المعنى الذي عليه الوجه تعزيزاً له أو رداً عليه من غير إشارة إلى عنصر سياقي يعتمد في أثناء ذلك، كما في قوله تعالى: ﴿وما يضل به إلا الفاسقين، الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك هم الخاسرون﴾[3]. يذكر أبو حيان أن "الذين" يحتمل النصب والرفع، فالنصب من وجهين، إما على الإتباع فيكون صفة لـ"الفاسقين"، وإما على القطع، أي: أذم الذين، والرفع من وجهين أيضاً إما على القطع فيكون "الذين" خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هم الذين، وإما على الابتداء، ويكون الخبر جملة "أولئك هم الخاسرون"[4]، والوجه الأخير فيه بعد، لأن الجملة ستكون مستأنفة علاقتها بما قبلها ضعيفة، والأوجه السالفة أقوى منه، وأولاها الوجه الأول الذي عد" الذين" صفة لـ"الفاسقين"، لأن كل فاسق ينقض

(١) سورة البقرة، الآية "٦٨".

(٢) أبو حيان ج١، ٤١٧.

(٣) سورة البقرة، الاية" ٢٦-٢٧".

(٤) أبو حيان، ج١، ص٢٧١.

العهد ويقطع ما أمر الله بوصله فهي صفة ذم لازمة[1]. ومن ثم نرى أن الأخذ والرد لك يكتف بإطلاق العبارات، وإنما أضاف بالشرح والتوضيح للمعنى الذي يقود إليه الوجه في أثناء الأخذ والرد.

وإذا علمنا أن تصور المعنى بتلمس معطيات السياق قد يتأثر بطبيعة المتلقي فإن هذه الأخيرة يظهر أثرها في الأسباب والأسس معاً، بسبب من الذوق الجمالي الذي يختلف من إنسان إلى أخر، أو بسبب من الثقافة الفكرية والانتماءات المذهبية التي تختلف أيضاً، فتختلف العناصر السياقية المعتمدة، إضافة إلى اختلاف المعرفة النحوية ونسبية القواعد التي يؤخذ بها في التحليل.

قد يتميّز المتلقي من سواه بذوقه الأدبي، ومن ثمَّ يكون المعنى الذي يسمح به النّص متأثراً بهذه الخصوصية التي تتفاوت وتختلف من إنسان إلى آخر؛ فيظهر أثرها في الأخذ، وفي الرّد على الوجه أيضاً. قال تعالى: ﴿أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون. واستعينوا بالصبر والصلاة﴾[2]. عن الجمهور أن الخطاب الذي يتمثل بضمائر المخاطب المتصلة والمنفصلة يعود على أهل الكتاب، والمراد بـ"الكتاب" الذي ورد في الآية الكريمة التوراة والإنجيل[3]. وقيل: الضمير يعود على المؤمنين لأن المراد بـ"الكتاب" القرآن الكريم[4]. ويرى أبو حيان أن الوجه الثاني ضعيف، لأن الخطاب كان لبني إسرائيل في الآيات المتقدمة وصرف الخطاب إلى غيرهم بغير موجب كما يقتضي الوجه يُخرج الكلام عن الفصاحة[5].

(١) أبو حيان، ج١، ص ٢٧١.

(٢) سورة البقرة، الاية" ٤٤-٤٥".

(٣) أبو حيان، ج١، ص٤٣٩، ٤٤١.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه، ج١، ص٤٤١.

فكل من الوجهين اعتمد معطيات سياقية، وأتى الرد على الوجه الثاني بقضايا ذوقية من خلال معطيات السياق أيضاً.

ولا شك أن ثقافة المتلقي واتجاهه الفكري وطبيعته تؤثرا أحياناً في كيفية تصور المعنى بالاعتماد على معطيات السياق. قال تعالى: ﴿وأنه هو أضحك وأبكى﴾[1]. يرى الزمخشري أن الفعلين "أضحك" و"أبكى" لا مفاعيل لها، لأن المراد خلق قوتي الضحك والبكاء[2]. ولا يخفي أثر المذهب الاعتزالي في هذا الفهم، إذ إن الله سبحانه وتعالى وهب الإنسان القدرة على الفعل في اعتقاد المعتزلة، ومن خلال هذه القدرة يفعل ما يضحك وما يبكى، ومن ثم نفوا عن الله سبحانه وتعالى فعل الشر، لأنه عادل، ونسبوه إلى الإنسان من خلال القدرة على الفعل التي مكنه منها خالقه[3]. في حين ذهب بعضهم إلى أن الفعلين متعديان، والمفعول به محذوف، فقيل إن التقدير: أضحك أهل الجنة وأبكى أهل النار[4]. وقيل: أضحك الأرض بالنبات وأبكى السماء بالمطر[5]. وقيل غير ذلك[6].

وإذا كانت القواعد النحوية التي ينقاس عليها في أثناء التحليل تسهم مع جملة القرائن الأخرى في تحديد المعنى فعلى المحلل أن يراعي شروط هذه القواعد وقوتها وضعفها في أثناء تصور المعنى الذي يتأثر بثقافته، وإذا لم يعط الظاهر ما يتمشى مع انتمائه الفكري فلابد من تأويل يوافق انتمائه الفكري ويراعي شروط القواعد، من غير بعد عما تسمح به معطيات السياق بأن يتكلف الدارس، وهو أمر نسبي،

(١) سورة النجم، الآية "٤٣".

(٢) الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص٤٢٨.

(٣) العوا، عادل: المعتزلة والفكر الحر، ص٣٢١-٣٣٠.

(٤) أبو حيان ج٨، ص١٦٥.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

فما يراه بعضهم مقبولاً سائغاً قد يراه آخر متكلفاً بعيداً لا ضرورة إليه. قال تعالى: ﴿وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين﴾[1]. ينطلق الزمخشري في فهم الآية الكريمة من الفكرة السابقة، وهي أن الله سبحانه وتعالى عادل لا يفعل إلا الخير، وأنه بيّن للإنسان الحق من الباطل، وأعطاه القدرة على الفعل التي يفعل بها الإنسان الباطل أو الشر أحياناً، فيرى الزمخشري أن المعنى "بيّن لكم ما يحل مما يحرم، إرادة [منه] أن يكون ابتغاؤكم بأموالكم التي جعل الله لكم قياماً في حال كونكم محصنين غير مسافحين، لئلا تضيعوا أموالكم وتفقروا أنفسكم، فيما لا يحل لكم، فتخسروا دنياكم ودينكم، ولا مفسدة أعظم مما يجمع بين الخاسرين[2]. يظهر أثر الفكر الاعتزالي واضحاً في تفسير "أحل لكم" بمعنى" بين لكم ما يحل"، أي أعطاكم القدرة على الفعل بعد أن بين لكم الحق من الباطل، وفي تفسير "أن تبتغوا بأموالكم" بـ"إرادة أن يكون ابتغاؤكم بأموالكم"، أي بين لكم ما يحل مما يحرم إرادة منه سبحانه وتعالى أن يكون ابتغاؤكم للنساء بمهوركم، ليكون الابتغاء حلالاً لا حراماً، وبذلك يجعل الزمخشري "أن تبتغوا" مفعولاً لأجله على تقدير مضاف محذوف، يوافق فكره الاعتزالي، ويوافق شروط المفعول لأجله الذي يجب أن يتحد هو والفعل في الفاعل فيكون التقدير: أحل لكم إرادة أن تبتغوا، ولما حذف المضاف المفعول لأجله قام المضاف إليه مقامه[3]، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه شائع في العربية، ثم يرى أن المصدر المؤول "أن تبتغوا:" يجوز أن يكون بدلاً من "ما وراء ذلكم"[4] غير أن الوجه الأول الذي ذهب إليه الزمخشري

(١) سورة النساء، الآية "٢٤".

(٢) الزمخشري: الكشاف ج١، ص٥٢٩.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

يرفضه أبو حيان رفضاً قاطعاً، فيرى أنه تكلف من غير داع، وأن المراد في الآية الكريمة واضح جلي لا يحتاج إلى جعجعة هذه الألفاظ وكثرتها، وتعقيد المعنى بهذا التأويل، "إذ الظاهر أنه تعالى أحل لنا ابتغاء ما سوى المحرمات السابق ذكرها بأموالنا حالة الإحصان لا حالة السفاح"[1]. وبناء عليه يكون المصدر المؤول نصباً على أنه بدل اشتمال من "ما وراء ذلكم"، ويشمل الابتغاء بالمال نكاحاً أو شراء[2]. وبذلك نرى كيف يتأثر المعنى ومعطيات السياق بطبيعة المفسر الفكرية وبمعرفته النحوية.

وتحسن الإشارة إلى أن معطيات السياق التي تسمح بتعدد الفهم قد تكون متقاربة وما تسمح به من تعدد في التحليل النحوي مطرد وشائع في العربية، ويتساوى هذا الأمر في بعض التراكيب التي تكون معناها ذا أهمية خطيرة تمس علاقة الإنسان المسلم بالوجود، وفي التراكيب التي تحتمل غير معنى لطبيعتها الأدبية، وعندئذ تؤثر ثقافة المفسر وطبيعته ومعرفته النحوية تأثيراً واضحاً في كيفية التحليل، وتظهر أسس الأخذ والرد عند بعض المفسرين نابعة من هذه الخصوصية، سواء أتناولت المعطيات السياقية أم تناولت الأصل الذي عليه الوجه.

ربما كان معنى العبارة ذا أهمية كبيرة يقود تحديده إلى تحديد حكم من أحكام التشريع، فيتعدد المعنى وفقاً لمعطيات السياق التي تبدو متقاربة في كل من الوجهين من حيث القوة و الضعف اللذان يجعلان الوجه على ما هو عليه، ويظهر عندئذ الأخذ والرد عند بعض المفسرين نابعاً من خصوصيتهم بوضوح ملحوظ. قال تعالى: ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون. إلا الذين تابوا من بعد

(١) أبو حيان ج٣، ص٢٢٤.

(٢) المصدر نفسه.

ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم﴾[1]. يتضح المقصد التشريعي في الآيتين الكريمتين، ويتبين من الآية الأولى أن حد القاذف أن يجلد ثمانين جلدة، وألا تقبل شهادته أبداً، غير أن مجيء الاستثناء في صدر الآية الثانية يجعل الحكم الشرعي محتملاً غير وجه، فعن بعض الفقهاء أن الشهادة لا تقبل أبداً، وإن تاب، وبذلك تكون الواو في "أولئك" للاستئناف، والاستثناء متصل موجب من "الفاسقون"[2]، فيكون التائب غير فاسق، ولكن لا تقبل شهادته. وعن بعض الفقهاء أن شهادة القاذف تقبل إذا تاب، لأن الاستثناء جاء من "هم" في "ولا تقبلوا لهم شهادة"[3]، وبذلك يكون استثناء متصلاً منفياً أو بدلاً، والواو في "وأولئك هم الفاسقون" للحال. ولا شك أن كل قسم من الفقهاء عندما ذهب إلى تشريعه الذي رآه راعى كل ما يشكل المعنى، من عناصر تتمثل بالمقام وأخرى تتمثل بالمقال وبطبيعة اللغة وقواعدها التي يطرد فيها الوجهان.

وتؤثر ثقافة المتلقي في تحليل الآية الكريمة عند بعض المفسرين الذين تناولوها بعد ذلك، فيذهب الزمخشري إلى الأخذ بالرأي الثاني، ولكن بتحليل تأويلي يتسم بسمته التي تبحث عن الخفي والبعيد لتلمسه، إذ يرى أن المعنى يقتضي أن تكون الجمل الثلاث جميعاً جزاء الشرط[4]، أي خيراً للاسم الموصول المضمن معنى الشرط، والتأويل عنده: ومن قذف المحصنات فاجلدوه وردوا شهادته وفسقوه، بمعنى: اجمعوا له الحد والرد والتفسيق إلا الذين تابوا عن القذف وأصلحوا فإن الله غفور رحيم فينقلبون غير محدودين ولا مردودين ولا مفسَّقين[5]. وبذلك

(١) سورة النور، الآية "٤-٥".

(٢) الزمخشري: الكشاف، ج٣، ص٢١٧-٢١٨، وأبو حيان، ج٦، ص٣٩٧-٣٩٨.

(٣) الزمخشري: الكشاف، ج٣، ص٢١٧-٢١٨، وأبو حيان، ج٦، ص٣٩٧-٣٩٨.

(٤) الزمخشري: الكشاف، ج٣، ، ص٢١٨.

(٥) المصدر نفسه.

يجعل الزمخشري الجملة الاسمية "أولئك هم الفاسقون" معطوفة، وهو أمر غريب، كما يجعل الاستثناء منقطعاً، بعده جملة اسمية فيها معنى الشرط، مما دفع أبا حيان إلى الرد عليه فقال: "وليس يقتضي ظاهر الآية عود الاستثناء إلى الجمل الثلاث، . . . والقول بأنه استثناء منقطع مع ظهور اتصاله ضعيف لا يصار إليه إلا عند الحاجة"(١). ثم يتابع أبو حيان أصحاب الرأي الأول، وتظهر نزعته الظاهرية التي يلهج بها دائماً ليس في متابعة الرأي، وإنما في الأسس المعتمدة في المتابعة، إذ يلح على قرينة الظاهر في كل حكم يرتئيه، فالظاهر عنده ألا تقبل شهادة القاذف أبداً(٢)، والظاهر في الواو من "وأولئك هم الفاسقون" أنها للاستئناف(٣)، والظاهر الذي يعضده كلام العرب أن يعود المستثنى على الجملة التي تليه(٤)، فالقرينة عنده هي الظاهرة كما يبدو له بحسب نزعته الظاهرية، وبذلك يكررها بين الفينة والأخرى، ولا يقبل التعدد في فهم الآية الكريمة.

وقد يحتمل الأسلوب الأدبي معاني عديدة لطبيعته الفنية التي تحرص على التأثير من خلال ضروب الاستاع المختلفة التي تجعل الأسلوب أكثر إيحاء وجمالاً من غيره، وعندما ينعكس الأمر على التحليل النحوي بتعدد الاحتمالات في التحليل تكون أحياناً الأوجه النحوية المحتملة جميعاً تسير وفق أصول شائعة في العربية، وتسمح المعطيات السياقية بتعددها، ويختلف عندئذ الفهم باختلاف الناس وطباعهم، وربما لا يسهل الرد على أي وجه. قال تعالى: ﴿ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا أو كذب بآياته إنه لا يفلح الظالمون. ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقول للذين أشركوا أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون. ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا

(١) أبو حيان، ج٦، ص٣٩٨.

(٢) المصدر نفسه، ج٦، ص٣٩٧.

(٣) المصدر نفسه، ج٦، ص٣٩٨.

(٤) المصدر نفسه.

والله ربنا ما كنا مشركين. انظر كيف كذبوا على أنفسهم وضل عنهم ما كانوا يفترون﴾[1]. إن من يتأمل في أسلوب القرآن الكريم يرى مشروعية التعدد في فهم المعاني التي يقتضيها الإعجاز والسر الجمالي، ولعل خلاف النحاة في التقدير والتعليق وتعدد الأوجه عموماً يعود إلى هذا السر، فالمعاني الجزئية التي ينساب تداخلها الموحي بالتعدد يطغى حضورها على معظم العبارات في القرآن الكريم، ولعل من هذه الخصوصية المتميزة والمعجزة تعدد الفهم لعبارة "يوم نحشرهم جميعاً"، ماذا يريد الحق سبحانه وتعالى من عبده؟ أهو يذكره بيوم الحشر؟ أهو يحذر الظالم من هذا اليوم؟ أم يريد بيان حال الظالم في الدنيا والآخرة ليكون عبرة لغيره؟ أم يريد الوعيد بالتخويف والتهديد فأتى بأسلوب إخباري، وحُذف من الكلام ليبقى الإبهام أكثر تأثيراً؟ ربما أراد كل ذلك وكل هذه الإيحاءات وغيرها، لذلك نرى المفسرين اختلفوا في تحليل "يوم"، فعن بعضهم أنه ظرف[2]، ويروى عن الطبري أنه معطوف على محذوف والأسلوب إخبار، أي أنه لا يفلح الظالمون اليوم في الدنيا ويوم نحشرهم[3]. وقيل هو متعلق بـ "انظر" المتأخرة، والتأويل: انظر كيف كذبوا يوم نحشرهم[4]. ويرى الزمخشري أنه متعلق بمحذوف متأخر أي يوم نحشرهم كان كيت وكيت، وترك المحذوف ليعطي إيحاء في التخويف أقوى منه لو ذكر[5]. ويروى عن ابن عطية وأبي البقاء (ت٦١٦هـ) أن العامل "اذكر" محذوف[6].

(١) سورة الأنعام، الآية "٢١-٢٤".

(٢) أبو حيان، ج٤، ص٩٨.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) الزمخشري: الكشاف، ج٢، ص١٣.

(٦) أبو حيان، ج٤، ص٩٨.

وعن بعضهم أن العامل المقدر فعل التحذير، أي: وليحذروا يوم نحشرهم[1]. ولا شك أن كل وجه نحوي يدل على فهم معين، وله نظائر معروفة في العربية[2]، ولعل أبا حيان أدرك أن الأسلوب يحتمل هذه الأفهام، فلم يفرض سلطان القاعدة ويرد كما اعتدناه في معظم حواره مع الأوجه المتعددة.

والملاحظ أن مثل هذه الأساليب التي تحتمل غير فهم يصعب تحديد القرائن فيها دائماً، إذ تختلط أحياناً قرائن الاعتداد بالأصل مع قرائن السياق، وذلك عندما تكون بعض الأوجه التي يجيزها النحوى مختلفاً في أصلها الذي تسير عليه، فلا يُعرف أيعتبر النحوى هذه الأصول المختلف فيها مطرده، ومن ثم يجيز التعدد قياساً عليها ما دام لا يتعارض ومعطيات السياق؟ أم تفرض عليه معطيات السياق أن يقيس على هذه الأصول ولا يعتبرها مطردة؟ يبدو أن لا يمكن وضوح هذا الأمر دائماً، ولعله السبب الذي يقف الباحث أمامه حائراً أحياناً عندما يتلمس الأسباب والأسس المعتمدة في جواز التعدد عند نحوي معين. من ذلك مثلاً تحليل الزمخشري لقوله تعالى: ﴿ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنة نعاساً يغشى طائفة منكم﴾[3]. يرى الزمخشري أن "نعاساً" يجوز فيه أن يكون بدلاً من "أمنة" على أن هذا الأخير مفعول به، ويجوز أن يكون "نعاساً" "مفعولا به" و"أمنة" تكون عندئذ حالاً مقدمة باعتبارها في الأصل صفة لـ"نعاساً" أي نعاساً ذا أمنة أو حالاً من المجرور في "عليكم"، والتأويل: أنزل عليكم وحالكم ذوي أمنة أو: وحالكم آمنين. على أن "أمنة" جمع "آمن"، ويجوز أيضاً أن تكون مفعولاً لأجله،

(١) أبو حيان، ج٤، ص٩٨.

(٢) هناك مؤلف قدم إلماحات بارعة حول قضايا الاحتمالات في مثل ذلك للباحث مصطفى ناصف، وهو اللغة بين البلاغة والأسلوبية، انظر: ص٢٥١-٢٧٧.

(٣) سورة آل عمران، الآية "١٥٤".

والتقدير لأمنة[1] ونلاحظ في أعراب "أمنة" الذي تعدد في الوجه الثاني أنه جاء على أصل مطرد في الأول والثاني، وأنه جاء على أصل مختلف فيه في الثالث، أي المفعول لأجله، لأن القاعدة المطردة في المفعول لأجله تقول: يجب أن يتحد المفعول لأجله والفعل في زمان الحدث وفي الفاعل، غير أن فاعل "أمنة" يخالف فاعل الفعل، لذلك قد يعتبر الزمخشري هذا الأصل مطرداً، ومن ثم يطبقه في كل نمط تركيبي مشابه لما في الآية، وقد يعتبره نمطاً ضعيفاً لا ينقاس، ولكن السياق الفني بما يوحيه من معان جزئية قاده إلى ذلك، فلم يأبه بقوة الأصل المقيس عليه أو بضعفه، الأمران محتملان وما من دليل يوضّح القرينة الحاسمة في وجه المفعول لأجله، سوى الاطلاع على جهود الزمخشري وتلمس مذهبه النحوي وطبيعة وطبيعة تحليله.

وتحس الإشارة إلى أن أمثال هذه الأصول المختلف فيها تعد من جملة القرائن التي يراعيها النحوي في أثناء فهم المعنى، إذ إن ما يراه أحدهم في ظاهرة ما قد يخالفه فيه آخر، ولعل تحليل الآية السالفة يوضح ذلك، فإذا أجاز الزمخشري عدة أوجه إدراكاً للمعاني الجزئية التي يوحي بها أسلوب القرآن الكريم نرى أبا حيان يتناول وجه المفعول لأجله بالنقد والتضعيف، وحجته أن هذا غير مطرد في العربية[2]. ومن ثم تكون المعرفة النحوية[3] ونسبيتها من جملة الأسس التي تسهم في فهم المعنى من حيث الأخذ والرد.

(١) الزمخشري، الكشاف، ج١، ص٤٥٥.

(٢) أبو حيان، ج٣، ص٩٣.

(٣) تحسن الإشارة إلى مؤلف قدم جهداً مشكوراً حول هذا الأمر هو "دور النحو في تفسير النص الشعري" لمصطفى عراقي حسن، رسالة ماجستير قدمت في جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، بإشراف محمد حماسة عبداللطيف، انظر في هذا المؤلف: ص٢٢٤-٢٦٧.

وتظهر قرينة المعرفة النحوية واضحة عندما يطلق أحدهم حكماً نحوياً لا يناسب المعنى، وبذلك لا تظهر مناسبة بين قواعد الأصل المقيس عليه والقرائن الماثلة في المقيس. قال تعالى: ﴿يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالا طيباً ولا تتبعوا خطوات الشيطان﴾[1]. يذكر أبو حيان عن بعضهم أن معنى "طيباً" إما بمعنى "حلالاً" وإما بمعنى "مستلذاً"[2]، وعن ابن عطية أن "طيباً" حال من الضمير في "كلوا" بمعنى: مُسْتَطْيِبين[3]. ويعقب أبو حيان موضحاً فساد الوجه بأن "طيباً" اسم فاعل مفرد، والضمير جمع فخالف صاحبه في المطابقة، وهذه المخالفة تجوز في المصدر، وليس في اسم الفاعل، ثم إن معنى "طيّباً" مغاير لمعنى "مُسْتَطْيِبِيْنَ"، فالطيب من صفات المأكول، والمُسْتطيِب من صفات الأكل، ومن ثم يفسد الوجه[4]. ويرى أبو حيان أنه يجوز أن يكون صفة مؤكدة لـ"حلالاً" إذا كان بمعناه، وإذا كان بمعنى "مستلذ" فهو صفة مخصصة لـ"حلالاً"[5]. وبذلك نرى أن معاني المقيس عليه التي جُرِّدت لا تناسبها القرائن الماثلة في الشاهد بحسب الوجه الذي ذهب إليه ابن عطية، لذلك جاء الرد بفساد التحليل والمعنى المترتب عليه من خلال المعرفة النحوية.

كما تطالعنا هذه القرينة في كيفية التأويل الذي يقتضيه المعنى أو الذي تقتضيه القواعد، فقد يأتي الكلام ولا يعطي ظاهره المراد، فيحتاج إلى تأويل يوضح، وعندئذ تتدخل المفاضلة بين تأويل وآخر بناء على المعرفة النحوية النسبية. قال

(١) سورة البقرة، الآية "١٦٨".

(٢) أبو حيان، ج١، ص٦٥٣.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) أبو حيّان، ج١، ص٦٥٣.

(٥) المصدر نفسه.

تعالى: ﴿يبين الـله لكم أن تضلوا والله بكل شيء عليم﴾[1]. يحتـاج ظاهر الآية الكريمة إلى تأويل يوضـح المراد، ولعل أشهـر التـأويلات يرى أن الحق سـبحـانه وتعالى يبين لعـباده الطريق الصواب، لكي لا يقعوا في الـضلال، وبذلك تتدخل المعرفة النحوية في كيفية التـقدير، فعن البصريين أن التقدير: يبين الله لكم كراهة أن تضلوا، ولما حذف المضاف أقـيم المضاف إليه مقـامه وهو المصدر المؤول، وهذا الأسلوب شائع في العـربية، فيكون المصدر المؤول في موضـع المفعول لأجله[2]، وذهب بعضهم إلى أن التقدير لئّلا[3]. ويأتي بعض النحاة فيرى أن تقدير المفعول لأجله أولى من التـقدير الثاني، لأنه أسـوغ وأشيع في العـربية[4]. وبذلك تكون المعرفة النحوية من جملة الأسس التي تسـهم في التحديد الدقيق للمعنى، لأن كل وجه يترك أثراً في المعني يختلف عنه في الآخر.

وتظهر هذه القرينة أيضاً في كيفيـة تأويل ما خرج على القواعد، فالمفاضلة بين قـاعدة وأخـرى عند بعضـهم تأتي مـرتبطة بمراعاة المعـنى، من ذلك مثـلاً تحليل قولهم: ضـربي زيداً قائماً. جاءت العـبارة مخالـفة لقاعدة الإسناد التي تقـتضي وجود مـسند ومسند إليه، وبذلك لابد من تقـدير خبر للمـبتدأ "ضـربي" ليصح الإسناد، فعن البصريين أن التقـدير: ضربي زيداً إذا كان أو إذ كان قائماً[5]، وعن الأخفش أن التقدير ضـربي زيداً قائماً[6]. فكل من التأويلين اقتـضى خبراً ينسجم ومعنى العبارة، غير أن الوجـه الثاني أفضل من الأول عند ابن هشام، لأنه يفضل

(١) سورة النساء، الآية "١٧٦".

(٢) أبو حيان، ج٣، ص٤٢٤، وابن هشام، ص٥٥.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) ابن هشام، ص٨٠٢، ٨٠٤.

(٦) المصدر نفسه.

أن يكون المقدر من لفظ المذكور إذا أمكن ذلك، كما في الوجه الثاني، ولأن تقليل التقدير يقلل من مخالفة الأصل[١]، فالأساس الأول الذي انطلق منه ابن هشام هو مراعاة السياق اللغوي، ومن ثم كانت المفاضلة بين قاعدة وأخرى عنده مرتبطة بالمعنى.

وهكذا نلاحظ مما تقدم أن أسس المعنى متنوعة ومتشعبة، بدأت عندما بدأ النحاة يجردون القواعد، وتمثلت بمراعاة لمعاني العناصر التركيبية في أثناء التجريد، من خلال النظر في قرائن السياق التي تؤثر في عناصر النظام التركيبي، كما تمثلت بعناصر سياقية مختلفة ومتنوعة تؤثر في تشكيل المعنى وفي تعدد أوجه التحليل، إضافة إلى طبيعة المفسر التي تؤثر في هذه الأسس، من خلال ذوقه وثقافته ومعرفته النحوية التي تكون جزءاً من القرائن في تلمس المعنى، والتي تختلف باختلاف الناس، فكانت قضايا المعنى من جملة الأسس الغنية والمتنوعة.

خامساً ـ القياس:

لعل المفهوم المستخلص لعملية القياس هو حمل فرع على أصل لعلاقة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع[٢]، وهذه العلاقة قد تكون عقلية كمناسبة العلة الجامعة بين الأصل والفرع واطراد الحكم في نوع ما، وقد تكون تخييلية، كقياس الشبه بين المقيس والمقيس عليه[٣].

ويبدو من خلال العلاقة بين المقيس والمقيس عليه أن عملية القياس تتجلى في ثلاثة أنواع قياس علة، وقياس طرد، وقياس شبه. أما قياس العلة فهو حمل الفرع

(١) ابن هشام، ص ٨٠٢، ٨٠٤.

(٢) السيوطي، ص ٧٠، وحسانين، ص١٤٣.

(٣) حسان، ص١٦٩.

على الأصل في العلة التي علق عليه الحكم في الأصل[1]، أي تكون العلة الموجودة في المقيس عليه تلاحظ في المقيس، وتكون السبب في عملية القياس، فيحدث الحكم القياسي بوجود العلة ويزول بزوالها[2]، لأنها الأمر المعتبر الذي أدى إلى القياس، ومثال هذا النوع في صوغ الأحكام قياس رفع نائب الفاعل على الفاعل بعلة الإسناد في كل منهما[3]، ومثاله في التحليل النحوي إطلاق الحكم مثلاً على لفظ ما بأنه حال قياساً على باب الحال، من خلال تلمس قواعده في الشاهد المقيس، وذلك لأن أي باب نحوي يعتبر هيكلاً مجرداً صالحاً للقياس بعد أن جُرد من ملاحظة الشواهد التي تمثل اللغة العربية الفصحى بقواعد جزئية خاصة به، وهذه القواعد يلاحظها المحلل في المقيس على أنها قرائن تشير إلى الباب النحوي الذي يقاس عليه، فتكون العلة الجامعة قواعد الباب في المقيس عليه التي تتمثل بجملة من القرائن في المقيس. ومن المعروف أن قياس العلة معمول به بالإجماع عند العلماء كافة[4].

وإذا كانت العلة المراعاة في عملية القياس غير مناسبة بين المقيس والمقيس عليه سمي هذا النوع بقياس الطرد، أي أن يكون هناك حكم قياسي حتماً، ويسوغه المحلل بعلة يعتبرها علاقة جامعة بين المقيس والمقيس عليه، ولكنها غير مناسبة[5]، ومنه في صوغ الأحكام وتجريد القواعد قولهم: "ليس" مبنية لاطرد البناء في كل فعل غير متصرف، وهي علة غير مناسبة، إذ يمكن أن تستبدل بها علة أخرى أكثر مناسبة، كأن يقال: بنيت "ليس"، لأن الأصل في الأفعال البناء، والقياس على

(١) حسانين، ص١٥٦.

(٢) حسانين، ص١٥٦-١٥٧.

(٣) حسان، ص١٦٨.

(٤) حسانين، ص١٥٧.

(٥) حسان، ص١٦٨، حسانين، ص١٥٨.

الأصل كما هو معروف علة مقبولة[١]. ومثاله في التحليل النحوي مثلاً قولهم في حذف أداة النداء: إن المقدر "يا" لأنها أكثر أدوات النداء استعمالاً، ومن ثم يحللون ما جاء من شواهد حذفت فيها أداة النداء بناء على هذا الحكم، ليجعلوا منه أصلاً مطرداً مجرداً في قاعدة يقاس عليها[٢]. ويبدو أن المتأمل في هذا النوع من القياس يلاحظ أن استبدال كلمة "الأصل"[٣] بـ"الطرد" أمر يسير وأكثر قوة ومناسبة لعملية القياس في التحليل النحوي، لأننا نرى أن قياس الطرد غير معمول به عند أكثر العلماء[٤].

أما النوع الأخير فهو قياس الشبه، والمراد به أن يحمل المقيس على المقيس عليه بضرب من الشبة من غير اعتبار للعلة[٥]، وإن وجدت، وذلك كقياس إعراب المضارع على إعراب اسم الفاعل لشبهه هذا الأخير، وليس هناك من علة جامعة سوى هذا الشبه[٦]. ومثاله في التحليل النحوي أن يقال: تعمل "إنّ" وأخواتها في الجملة الاسمية النصب والرفع، وهي بهذا أشبهت الأفعال التي ترفع وتنصب[٧]، لذلك سميت المشبهة بالفعل.

ويتكون القياس من أربعة أركان، مقيس عليه، ومقيس، وعلة جامعة، وحكم[٨]. والمقصود بالمقيس عليه هو ما يعتبر أصلاً يحمل عليه الفرع في عملية القياس[٩].

(١) حسان، ص٦٨.
(٢) ابن هشام، ص٤٤٨.
(٣) هنا يظهر دليل الأصل الذي أشرنا إليه فيما تقدم بمظهر المقيس عليه، بتأويل ما خالفه.
(٤) حسانين، ص١٥٨.
(٥) حسّان، ص١٦٨.
(٦) المصدر نفسه، ص١٦٨-١٦٩.
(٧) ينسب الرأي إلى البصريين انظر: الزمخشري: المفصل في علم العربية، ص٢٧.
(٨) السيوطي، ص٧١.
(٩) المصدر نفسه.

ويظهر أن المقيس عليه في التحليل النحوي قد يتناول المفردات فقط، كما في قياس الأحرف المشبهة بالفعل على الفعل لتفسير النصب والرفع بعدها، وقد يتعلق بالأنماط التركيبية، كما في تحليل عبارة "جاء زيد"، إذ يحلل هذا المثال وفقاً لنمط قياسي قُعِّد لكل لفظ فيه بجملة من القواعد، وهو النمط الذي يتمثل بجملة فعلية مؤلفة من فعل وفاعل، يعتبر كل منهما هيكلاً نحوياً مجرداً في باب، تشكله جملة من القواعد الخاصة به.

والمقيس عليه في الظواهر التي تقتضي تعدداً هو ما يحمل عليه المقيس لفظاً أو نمطاً، وهذا المقيس عليه أنواع، فقد يكون متفقاً في القياس عليه في توليد الكلام وتحليله، كما في القواعد المتفق عليها المبنية على المطرد، والتي وقفنا عندها في الحديث عن آراء النحاة. وقد يكون مختلفاً فيه، فيصلح للقياس عليه في التوليد والتحليل عند بعضهم، أو يقتصر عليه في التحليل فقط إذا اقتضي الأمر، أو لا يعتبر أصلاً للقياس عند بعضهم الآخر، فيوجه في ضوء أصول أخرى. ويظهر هذا المقيس عليه بمظهر القاعدة المعروفة والمتداولة بين النحاة، كقواعد الأبواب المطردة التي تدرّس، أو بمظهر القاعدة المعروفة التي تعتبر من قبيل القليل، كالحمل على التوهم، والحمل على المعني ونحوه، أو تظهر بمظهر الآراء لبعض النحاة، وذلك في أحكامهم على العناصر التي يحللونها أحياناً، فتصبح هذه الأحكام قواعد خاصة بهم وبمن تبعهم، كأن يقال: ويجوز هذا على رأي الكوفيين، أو على رأي الكسائي أو الأخفش أو غيره، فهذه الأحكام في التحليل تجعل من أقوال النحاة أصلاً مقيساً عليه. وربما ظهر المقيس عليه بمظهر الشاهد النادر عند بعضهم. كأن يتناول النحوى شاهداً، ثم يقول في أثناء تحليله: وهذا جاء على قراءة بعضهم، أو: وهو كقول الشاعر، أو: وهذا جاء في أمثالهم نحو قولهم كذا مثلاً.

أما المقيس فهو ما يولد من ألفاظ وتراكيب في الحديث والتأليف والذي ينقاس

على قواعد العربية، وهو في التحليل النحوي ما يتناوله الدارس ويحلله في ضوء أصول يقيس عليها، ويدخل فيه ما ذكر في مفهوم السماع، إضافة إلى المادّة التي يولدها القياس.

وإذا ما كانت العلة التي تجمع بين المقيس والمقيس عليه أمراً حتمياً، سواء أكانت معتبرة أم غير معتبرة، فإنها في التحليل النحوي قد تأتي من غير توضيح، ولا سيما إذا كان التحليل مقنعاً وواضحاً، كما في تحليل المثال الذي مر بنا منذ قليل، وهو "جاء زيد"، فإنه قيس على نمط تركيبي، هو نمط الجملة الفعلية المؤلفة من بابين، يتألف كل واحد منها من جملة من القواعد، تشكله على أنه صورة ذهنية ماثلة في ذهن الدارس، وعندما يتأمل الدارس في المثال المقيس "جاء زيد" يلاحظ من خلال الصورة الذهنية المحفوظة في ذاكرته أن هذا المقيس تنطبق عليه شروط المقيس عليه، والعلّة الجامعة هي قواعد الأبواب في المقيس عليه التي تتمثل بقرائن في المقيس. وقد توضح علة العملية القياسية إذا احتاج الأمر إلى ذلك، كما في تحليل "ما" من قولهم: ما زيد بقائم. إذ يقال فيها: إنها عملت حملاً على "ليس"، وخبرها "قائم" المجرور لفظاً والمنصوب محلاً، كما يقال: فيها إنها نافية، والجملة مؤلفة من مبتدأ وخبر مجرور لفظاً بالباء الزائدة المسبوقة بالنفي[1]. ففي الوجه الأول احتاج الأمر في أثناء التحليل إلى توضيح علة العمل في "ما" بخلاف الوجه الثاني الذي جاءت فيه على أصلها، والأصل كما هو معروف لا يُسأل عن علته[2] التي توضحه.

غير أنه هناك أسس أخرى ترافق عملية القياس غير العلة التي يقتضيها، وتكثر

(١) أبو حيان، ج١، ص٤٣٣.

(٢) حسّان، ص١٧٧.

هذه الأسس في الظواهر التي يحدث التعدد في تحليلها، فتأتي لتعزز الوجه النحوي الذي ذهب إليه الدارس، كما تستخدم في الرود أيضاً، فتتنوع وتتشعب وتتعقد. والملاحظ أنها تكون أحياناً من الأسس الأخرى المعتمدة في الوجه، والتي تشارك العملية القياسية، كالسماع، والأصل، وآراء النحاة، والمعنى، كما رأينا فيما تقدم. وقد تكون جزءاً من التحليل والعملية القياسية، فيؤتى بها لتوضيح الوجه، وهي إما أن تكون مستمدة من الواقع اللغوي، كالتعليل بالحذف والتقدير، والحمل على المعنى، وتأويل الكلام بالمفرد، والتحليل والتمثيل، ونحوه. وإما أن تكون حصيلة النظر العقلي، كقواعد التوجيه، والسبر والتقسيم، وانتقاء الدليل، والعكس، ونحوه.

ونسوق هذه الأسس المشاركة مع فكرة "العلّة" لأمرين، الأول أنها تأتي في معظم حالاتها بمظهر العلة المرافقة للعملية القياسية، والثاني أنها تمثّل أحياناً جزءاً من العملية القياسية التي عليها الوجه النحوي، كما في إعادة ما خرج على الزصل المقيس عليه بالتأويل.

أما الحكم في العملية القياسية التي نلاحظها في التحليل النحوي فهو الأحكام التي يطلقها النحاة على عناصر العبارة، والتي يعرف معظمها بمصطلحات محفوظة وشائعة، كالأبواب النحوية مثل الصفة والحال والمفعول به والتمييز والفعل. . .الخ. وقد يترافق الحكم الذي تقتضيه العملية القياسية المعروف بتلك المصطلحات مع أحكام أخرى، وذلك بحسب حكم القيمة الذي يطلقه الدارس، فقد يكون هذا الحكم لتعزيز العملية القياسية، فيقال مثلاً: وهو الوجه، أو هذا أقوى من غيره لسبب كذا، أو: وهو الذي يقتضيه الكلام، أو: وهو الراجح، ونحوه. وقد يكون للرد على العملية القياسية، فيقال مثلاً: وهذا ضعيف، أو: وهذا بعيد أو: وهذا فاسد في المعنى وفي القاعدة. . .الخ.

وإذا كانت أسس القياس تتعلق بالعملية القياسية كاملة فإنه لا يمنع من تقسيم هذه الأسس بحسب أركان القياس، إذ يمكن النظر إليها على أنها تتعلق بالمقيس عليه، أو بالمقيس، أو بالعلة، أو بالحكم، سواءٌ أكانت للأخذ أم للرد.

تأتي أسس الأخذ بالمقيس عليه بمظهر القياس على الأصل الذي يؤخذ به في عملية التحليل، وقد ذكرنا أن هذا الأصل متنوع ومختلف من نحوي إلى آخر، ويظهر أنه كلما تعددت الأوجه تعدد المقيس عليه، إذا كان ثم عملية قياسية في التحليل. وقد تأتي الأسس المتعلقة بالمقيس عليه بمظهر الوصف والتعليل، تأييداً للوجه المأخوذ به إذا لم يكن متعيناً، وهي أسس تتعلق بالسماع، أو بالأصل، أو بآراء النحاة، فيقال مثلاً في وصف المقيس عليه بعد إطلاق الحكم النحوي: وهذا يطرد في كلامهم، وهذا كثير، وهو الأصل، وعليه كثير من النحاة، وهذا يوافق رأي البصريين، والذي عليه أصحابنا، ونحوه، كما رأينا في الحديث عن الأسس السابقة. وهي أحكام تتعلق بالمقيس عليه وتساق لتعزيز الوجه الذي عليه العملية القياسية وهي من جملة الأسس الأخرى.

كذلك تأتي الأسس المتعلقة بالمقيس عليه بمظهر الوصف والتعليل، لإضعاف الوجه المأخوذ به، وذلك عندما يكون في ذهن صاحب الرد أصل أقوى مما قيس عليه، وهي لا تختلف عن سابقتها من حيث الانتماء، فتتعلق بالسماع، أو بالأصل، أو بآراء النحاة. يقال مثلاً: ويضعفه أن هذا قليل في كلامهم، وهذا لم يسمع به، ولا ينقاس عليه الكلام، لأنه لا يطرد في كلام العرب، والكثير عكس هذا، وهذا خلاف الأصل، وهو لا يجوز عند كثير من النحويين، وهو مخالف لأقوال النحاة، وليس هذا رأي البصريين، وهي أحكام رأينا أمثلة لها فيما مر.

ومما يعد من أسس المقيس عليه هو النسبية المراعاة التي يأخذها الدارس بالحسبان، والمقصود بها تعدد ما يمكن أن يقاس عليه في أثناء التحليل، فإذا تناول

الدارس القرآن الكريم مثلاً فعليه أن يضيق دائرة المقيس عليه ما أمكن، ليجعل الأنماط التي يقيس عليها مطردة، لأن الأسلوب القرآني أفصح الأساليب، لذلك فمن الواجب أن يحمل على المطرد[١]، وإذا تناول الدارس كلاماً ما فعليه أن يبتعد، إن استطاع، عن القياس على الأصول النادرة والتي لا تجوز إلا في ضرورة ونحوها. أما إذا تناول شعراً فالأنماط التي يمكن أن يقاس عليها أكثر عدداً مما سبق، لأن ما يجوز في الشعر أكثر من أن يحصى[٢]، وهو يسير وفق أصول عربية، فالشعراء لا يستخدمون مخالفة إلا وهو يحاولون بها وجهاً من أوجه العربية الجائزة[٣].

وقد تسهم القضايا النحوية التي يمكن أن يقاس عليها في تحديد المعنى إذا اقتضى الأمر، وذلك أن تحديد المعنى الذي يمس العناصر التركيبية قد يشكل أحياناً، ومن ثم يسترجع الدارس معلوماته النحوية التي من الممكن أن يقاس عليها، وبذلك يكون المقيس عليه من الأسس التي يعتد بها في أثناء فهم المعنى الذي ينعكس على عملية التحليل النحوي. ولعله السبب الذي جعل الأئمة يشترطون على مفسر القرآن الكريم أن يكون على معرفة بالنحو[٤]، ولا شك أن تحديد المعنى الذي تؤثر فيه قضايا المقيس عليه يبدو في كثير من الأحيان أمراً نسبياً يتفاوت من إنسان إلى آخر، لأن ما يمكن أن يقاس عليه قد يختلف بين الناس، إضافة إلى الاختلاف في الأخذ بقرائن السياق التي تراعى في فهم المعنى، وهو ما وقفنا عند أمثلة له في الحديث عن المعنى.

(١) أبو حيان، ج١، ص١٠٣، ١٥٩، ٣٩١.

(٢) سيبويه، ج١، ص٣٢.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) أبو حيّان، ج١، ص١٠٦.

أما المقيس فإن أهم الأسس التي تتعلق به هو النسبية المراعاة، كما في المقيس عليه، التي يأخذها الدارس بالحسبان، والمراد بها ههنا مراعاة المستويات الأسلوبية للمقيس، فإذا كان قرآناً كريماً فعلى الدارس أن يضع في ذهنه أنه أفصح الأساليب، ولا يجوز حمله على النادر والشاذ والضرورة إلا إذا اقتضى الأمر، كما في بعض القراءات والأساليب، وإذا كان كلاماً ما فإنه يتوسع في الأخذ بما يمكن القياس عليه، وعليه أن يجدله أصلاً إذا كان الكلام يحتج به، وإذا كان الكلام ينتمي إلى لهجة خاصة فمن الأفضل أن يوصف بأنه لهجة، لا أن يحلل ضمن الأصول التي تمثل الفصحى، ومن هنا نسمع في ردودهم مثلاً: وهذا لغة من لغات العرب لا ينبغي تأويله، أو: ما جاء لغة لقوم لا يؤول[1]. أما إذا تناول الدارس شعراً فإنه يدرك أن الأصول التي يمكن أن يقاس عليها كثيرة، وبذلك تتسع الدائرة، فنرى التسويغ أحياناً في بعض الأوجه متمثلاً بقولهم: وجاء ذلك لأنه شعر[2]، وهو ضرورة[3]، وإنما ذهب إلى ذلك اضطراراً[4].

(١) لم يلتزم النحاة بذلك، فتارة يحللون الظواهر اللهجية ضمن الأصول التي تمثل الفصحى، كما فعل بعضهم مثلاً في تحليل "ليس الطيب إلا المسك" في ضوء الأصول، وهي لهجة من لهجات العرب تهمل فيها "ليس"، انظر: ابن هشام، ص٣٨٧-٣٨٩. وتارة يجعلون من الظواهر اللهجية أصولاً يقيسون عليها، كما فعلوا في تحليل قراءة: "إن هذان لساحران" بتشديد "إن" وغيرها من قراءات وشواهد شعرية منثورة في مؤلفات النحو، انظر مثلا: ابن هشام، ص٥٧-٥٨، ٣٧٧. وقد رأى بعضهم أن الظواهر اللهجية لا ينبغي تحليلها في ضوء الأصول إذا خرجت عليها، فما كان لغة قوم لا يتأول، انظر مثلاً: السيوطي، ص٧٥، ولكن هذه الملاحظة لا تصح دائماً، لأن الفيصل أحياناً يضيع بين الشواهد التي تمثل الفصحى وبين بعض اللهجات، ولأن كثيراً من القراءات القرآنية جاء على الأصول التي تسير عليها اللهجات، ولعل عدم وضوح الفيصل أحيانا بين الفصحى واللهجات والالتزام بقبول القراءات وفصاحتها، وإن جاءت على لغة، هو الذي جعل الظواهر اللهجية تحلل في ضوء الأصول، أو تتخذ أصولاً يقاس عليها في أثناء التحليل.

(٢) انظر مثلاً: سيبويه، ج١، ص٣٢.

(٣) انظر مثلاً: ابن هشام، ص٨٠، ٩٨.

(٤) انظر مثلاً: سيبويه، ج٢، ص٣٠٨.

ننتقل بعد ذلك إلى الحديث عن العلة، لنتبين الأسس المتعلقة بها في الأخذ والرد، وإن كانت هذه الأسس جميعاً تخص العملية القياسية والوجه النحوي الذي يقتضيها. وقد بينا أن العلة تأتي من غير توضيح إذا كان الوجه واضحاً ومقنعاً، وتأتي موضحة عندما يحتاج الحكم النحوي إلى ذلك، ثم ذكرنا جملة من الأسس المرافقة والمفسرة للعملية القياسية، بعضها تمثله الأسس الأخرى، وبعضها الآخر تقتضيه العملية القياسية، وإن كان غير العله التي تمثل ركناً منه، كما ذكرنا أن هذه الأسس منها ما هو مستمد من الواقع اللغوي، ومنها ما يعتبر حصيلة للنظر العقلي، وهي ترد في معظم الأحيان بمظهر العلة المفسرة للعملية القياسية التي عليها الوجه.

تعد علة العملية القياسية جوهر الوجه النحوي وعموده الأساسي الذي ينبني عليه، لأن النحوي عندما يطلق حكماً ما يستحضر القواعد الخاصة بهذا الحكم، ويراها ماثلة في قرائن تشير إليها في الشاهد، وهذا الأمر علة جامعة بين المقيس والمقيس عليه. ومن أمثلة العلة الجامعة من غير توضيح فيها يقتضى تعدداً قوله تعالى: ﴿فأوحينا إليه أن اصنع الفلك بأعيننا﴾[1]. يقال في "أن": إنها تحتمل التفسيرية، وبذلك تكون العلة الجامعة قواعد "أن" التفسيرية في المقيس عليه، والقرائن النحوية التي تعتبر جزءاً من تشكل المعنى الماثلة في المقيس، ويقال في "أن: إنها تحتمل المصدرية بتقدير أداة الجر الباء[2]، ولا يختلف الأمر عما سبق، إذ تتمثل العلة الجامعة بقواعد حذف الجار قبل أن المصدرية، وقواعد "أن" المصدرية والتي تتمثل بقرائن في المقيس.

(١) سورة المؤمنون، الآية "٢٧".

(٢) ابن هشام، ص٤٧.

وإذا لم يكن الأمر واضحاً في العلة الجامعة فلابد من التوضيح. قال الشاعر[1]:

أَنْ تقرآن عَلَى أَسْمَاءَ، وَيْحُكُمَا، مِنِّي السَّلامَ وَأَن لا تُشْعِرَا أَحَدَا

ذهب الكوفيون إلى أن "أن" الأولى مخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل، في حين رأى البصريون أنها الناصبة أهملت حملاً على "ما" أختها المصدرية[2]. لم تكن العلة الجامعة في أي من الوجهين واضحة، ففي الأول هناك قلق بين قواعد المقيس عليه وهو المخففة من الثقيلة وبين المقيس الذي لم يطابق القواعد كما ينبغي، وجاء التسويغ لتكون العلة جامعة بين المقيس والمقيس عليه بأن هذا من الشذوذ، والأمر نفسه في الوجه الثاني، فعندما قال البصريون: إنها المصدرية ينبغي أن يوضحوا ذلك، لأن مجيء النون في المضارع ينافي هذا الحكم، لذلك قالوا: أهملت حملاً على "ما" المصدرية، وبهذا الكلام عللوا إثبات النون في المضارع، وجعلوا الشاهد ينقاس على النمط الذي تدخل عليه ما المصدرية.

ويظهر الأخذ بالعلة في العملية القياسية التي يقتضيها الوجه في التحليل النحوي أمراً محتوماً لأنها ركن من أركان القياس، وعندما يرجح النحوي وجهاً أو يأخذ به دون سواه يعتمد أسساً كثيرة، لعل منها أحياناً قوة العلة الجامعة، أي قوة المناسبة بين قواعد المقيس عليه، والقرائن التي تتمثل في المقيس. من ذلك مثلاً قول الشاعر[3]:

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعاً فَأَرَّقَنِي فَقُلْتُ: أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ؟

(١) البيت مجهول القائل، وهو في الخزانة، ج٨، ص٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤.

(٢) ابن هشام، ص٤٦.

(٣) البيت للمّرار العدوي أو لزياد بن جمل، وهو في الخزانة، ج٥، ص٢٤٤، ٢٤٥، وفي رواية أخرى: فقمت للزّور مرتاعاً وأرّقني...

يرى ابن هشام أن "هـي" يجوز فيـه أن يكون مبتـدأ، ولكن الأرجح اعتـباره فاعـلاً لفعل محـذوف لوجود الجملة الفـعلية بعد "أم" المتـصلة المعادلة، ولتكون المعادلة بين جملـتين فعليتين[1]. فترجـيح ابن هشام للوجه الثاني إنمـا جاء انطلاقاً من مناسبة العلة الجامعة التي تمثلت بقواعد المقيس عليه والقرائن الماثلة في المقيس.

ويواجهنا الأمـر نفسه بصـورة عكسية في تضعـيف الوجه، ففي المثـال السابق يضعف الوجه الأول وفقاً لرؤية ابن هشام لضعف العلة الجامعة، والمقصود ضعف المناسبة بين قواعد المقيس عليه والقـرائن الماثلة في المقيس، لوجود ما يرجح عملية القيـاس الثانية، وهو أم المعـادلة ومجيء الجملـة الفعلية بعـدها. ويبدو أن رفض الوجه أحياناً يسببه هذا الأمر، فقد يذهب بعضهم إلى وجه ما فتأتي عملية الرفض مـتعلقـة بالعلة الجامـعة. من ذلـك قولهم: عـسى زيد أن يقوم. قـيل في "أن" المصدرية وصلتهـا أوجه عديدة، فقد ذهب الجـمهور إلى أنها وصلتـها في موضع الخبر لـ"عـسى"، وهي مثل "كان زيد يقوم"، فجعلوا المصـدر المؤول خبراً لاسم الذات "زيداً"[2]، وأجيب في تسـويغ هذا الوجه بأنه يجـوز أن يكون على تقدير مضاف، أي عسى زيد صاحب القيـام، أو عسى أمر زيد القيام، ويجوز أن يكون من الإخـبار باسم المعنى عن اسم الذات للمـبالغـة كمـا في قولهم: زيـد عدل، ويجوز أن تكون "أن" زائدة لا مصدرية، فتـكون الجملة في موقع الخبر[3]. وقيل في العبارة أيضاً: إن "عسى" فعل قاصر بمنزلة "قرب"، و"أن" و"الفعل" بدل اشتمال من فاعلها، وهو مذهب الكوفيين[4]. وقيل في العبارة أوجه أخرى نكتفي

(١) ابن هشام، ص٦٢، ٤٩٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٠١.

(٣) المصدر نفسه ٢٠١-٢٠٢.

(٤) المصدر نفسه.

بما تقدم، لنتبين موضع الشاهد، فقد عقّب ابن هشام رداً على من سوغ الوجه الأول بزيادة "أن" بأن هذا غير صحيح، لأنها عملت[1]، وبذلك نرى أن العلة الجامعة لم تتحقق في نظر ابن هشام، لأن قواعد المقيس عليه لم تتمثل بقرائن في المقيس، ومن ثم يرفض الوجه.

وإذا كان طرف العلة الجامعة الذي في المقيس يتمثل بجملة من القرائن تعتبر جزءاً من تشكل معنى العبارة فإن الرد بعدم تلمس المناسبة بين طرفي العلة في المقيس عليه وفي المقيس يعد إضعافاً للمعنى، ويدخل ضمن أسس المعنى أحياناً، كما رأينا أمثلة على ذلك في الحديث عن أسس المعنى، عندما يتناول الرد قضايا القاعدة التي لا تناسب المقيس، وينطبق الأمر أيضاً على ما رأيناه عند ابن هشام، وإن كان لا يتضح تماماً.

أما الأسس الأخرى التي تشارك العملية القياسية التي عليها الوجه فقد تتمثل بقضايا السماع، والأصل، وآراء النحاة والمعنى، وهي التي وقفنا عندها فيما مر، وقد تتمثل بجملة من الأسس الأخرى تعد أحياناً جزءاً من العملية القياسية، فتكون هذه الأسس مستمدة من الواقع اللغوي، وتقوم بدور العلة المفسرة والمسوغة للعملية القياسية التي عليها الوجه، أو تكون أسساً عقلية مستمدة من النظر العقلي.

قد يحمل التركيب على غير ظاهره للعدول عن الأصل أو لأن ظاهر التركيب لا يعكس المراد بصورة دقيقة، ويتم هذا الحمل بالتأويل الذي يتجلى بمظاهر مختلفة، كالتقدير، والحمل على المعنى، والحمل على التوهم وتأويل الكلام بالمفرد ونحوه[2]. وغالباً ما تكون عملية التأويل مصحوبة بعلة تفسرها، ومن

(١) ابن هشام، ص٢٠٢.

(٢) للمزيد والتوسع في مظاهر التأويل انظر: حسّان، ص٢٤٤.

أهدافها توضيح طرفي العلة في عملية القياس التي عليها الوجه النحوي، فتكون العلة التي يقتضيها التأويل جزءاً من المقيس، وذلك لتجعل طرف العلة الذي في المقيس واضحاً ومطابقاً لوجهها الآخر الذي في المقيس عليه. من ذلك مثلاً قولهم في "بسم الله الرحمن الرحيم": إن الجار والمجرور متعلقان بفعل حذف تخفيفاً، أو حذف لغاية بلاغية والتقدير: أبدأ بسم الله الرحمن الرحيم[1]. فحمل التركيب على غير ظاهره بتقدير الفعل اقتضى تفسيراً وتعليلاً ليجعل المقيس مكتملاً وطرف العلة فيه واضحاً، لتطابق طرفها الآخر الذي في المقيس عليه، وهو: فعل وفاعل وجار ومجرور متعلقان بالفعل. ومنه قول الشاعر[2]:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ الله أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

يبدو تعدي "رضي" بـ "على" غريباً، لذلك قيل: عُدِّي بـ "على"، لأنه ضُمِّن معنى "عطف"، أو لأنه حمل على نقيضه "سخط" في التعدية، فهذا الأخير يتعدى بـ"على"، أو لأن "على" جاءت بمعنى "عن"، فعدِّي بها[3]. ومن ثم نلاحظ أن عملية التأويل جاءت لتوضيح المطابقة بين طريفي العلة في المقيس عليه والمقيس، وجاءت بأسلوب التفسير والتعليل. ومن ذلك قول الشاعر[4]:

إِنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عَدَتُنَا أَوْ تَنْزِلُوْنَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

يفسر الخروج الذي ظهر في "تنزلون" بوجهين، فعن سيبويه أنه جاء مثبت

(١) أبو حيّان، ج١، ص١٢٩.

(٢) البيت للقحيف العقيلي، وهو في الخزانة، ج١٠، ص١٣٢، ١٣٣.

(٣) ابن هشام، ص١٩١.

(٤) البيت للأعشى، انظر: ديوانه، ص٦٣، والرواية في الديوان: قالوا: الركوب! فقلنا تلك عادتنا، ولا شاهد فيه عندئذ.

النون، لأن الشاعر عطف على التوهم، وعن يونس (ت١٨٢هـ) أنه جاء كذلك لأن الشاعر عطف جملة اسمية، أي أنتم تنزلون على جملة الشرط التي في موضع الابتداء[١]. فجعله خبراً لمبتدأ محذوف، وفي كلا الوجهين جاءت عملية التأويل والتفسير، لتجعل نمط المقيس مطابقاً لنمط المقيس عليه، ومن ثم يكون طرف العلة الجامعة في المقيس واضحاً ومقنعاً.

وتحسن الإشارة إلى أن عملية القياس قد تحدث مرتين في وجه من أوجه التحليل التي تقتضي تأويلاً ما، من ذلك مثلاً أنماط الحمل التي يحمل فيها لفظ على لفظ، لتفسير الإعمال والإهمال، كما في حمل "ليت" على "أتمنى" في قول الشاعر[٢]:

يَالَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

عن الفراء أن "ليت" تحمل على الفعل "أتمنى" فيجيء خبرها منصوباً، وهذا منه[٣]. ومن ثم نرى أن القياس جرى مرتين في وجه واحد، الأول هو حمل "ليت" على الفعل، والثاني هو قياس الشاهد على النمط التركيبي الذي يقتضيه ما قيست عليه "ليت"، وينطبق هذا الأمر على ظاهرة التضمين أيضاً، إذ يلاحظ المتأمل أن التضمين يقتضي حمل مقيس على مقيس عليه، ثم إن النمط ينقاس مرة أخرى على نمط ما قيس عليه في الحالة الأولى، كما رأينا.

أما أنماط التحليل والتمثيل ونحوها من الأسس المستمدة من الواقع اللغوي فتأتي لتوضيح الوجه المأخوذ به أو الذي يُرَدُّ عليه. من ذلك مثلاً في حالة الأخذ بالوجه ما ذكره أبو حيان في قوله تعالى: ﴿جنات عدن التي وعد الرحمن عباده

(١) ابن هشام، ص٩٩.

(٢) رجز للعجاج، وهو في سيبويه، ج٢، ص١٤٢.

(٣) الزمخشري: المفصّل في علم العربيّة، ص٣٠٢.

بالغيب﴾[1]. يرى أبو حيان أن شبه الجملة "بالغيب" يجوز أن يكون في موضع الحال، ثم يمثل للوجه الذي ذكره بأن المعنى: وعدها، وهي غائبة عنهم، أو هم غائبون عنها لا يشاهدونها[2]. وقد يستخدم هذا الأمر في الرد على وجه ما. قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون. أياما معدودات﴾[3]. أجازوا في انتصاب "أياماً" أن يكون على الظرف، والعامل فيه "كتب"[4]، وذهب أبو حيان إلى أن الوجه أن ينتصب بفعل مضمر يدل عليه ما قبله، والتقدير: صوموا أياماً، وأن انتصابه بـ"كتب" خطأ، ثم يمثل لوجه الخطأ بأن الظرف عندئذ سيكون محلاً للفعل، والكتابة ليست واقعة في الأيام، وإنما متعلقها هو الواقع في الأيام، ولو قال قائل لولده الذي ولد يوم الجمعة: "سرني ولادتك يوم الجمعة" لم يكن" يوم الجمعة" معمولاً لـ"سرني"، لأن السرور يستحيل أن يكون يوم الجمعة، ومن ثم لا يصلح أن يكون محلاً للسرور[5]. فجاء التحليل والتمثيل رداً على الوجه كما نرى.

ويتوسع النحاة أحياناً في أسس الرد المستمدة من الواقع اللغوي، فقد تكون مستمدة من المستوى الصوتي. قال تعالى: ﴿فاستجبنا له ونجيناه من الغم وكذلك ننجي المؤمنين﴾[6]. قرئت الآية الكريمة "وكذلك نُجِّيَ المؤمنين"[7]. وجِّهت القراءة توجيهات مختلفة، ومما قيل في "نجِّي: إنه مضارع، أصله "نُنْجي"

(١) سورة مريم، الآية "٦١".

(٢) أبو حيان، ج٦، ص١٩١.

(٣) سورة البقرة، الآية " ١٨٣-١٨٤".

(٤) أبو حيان، ج٢، ص٣٧-٣٨.

(٥) أبو حيان، ج٢، ص٣٧-٣٨.

(٦) سورة الأنبياء، الآية "٨٨".

(٧) قراءة ابن عامر وأبي بكر عن عاصم، انظر: الأصبهاني، ص٣٠٢- ٣٠٣.

بسكون ثانيه[1]. ويردّ ابن هشام بأن هذا ضعيف، لأن النون عند الجيم تخفى ولا تدغم، وقد زعم قوم أنها أدغمت فيها قليلاً كما في إجّاصة وإجانة[2]، ولكن لم يأخذ به لأنه نادر.

وتكون أحياناً الأسس المرافقة لعملية القياس مستمدة من النظر العقلي، كالتعليل بقواعد التوجيه مثلاً، وقد ذكرنا فيما مر أنها جملة من القواعد يستعان بها في أثناء الحكم النحوي، وأنها لا تخص باباً نحوياً معيناً، إذ تعتبر ضوابط منهجية يؤخذ بها في عملية التحليل النحوي[3]، وتتعلق بقضايا الأسس جميعاً، وبعلاقة المفردات التي ترد في تركيب ما، كأن يقال مثلاً: من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل[4]، أو: الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير[5]، أو حمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة[6]. أو: التمسك بالظاهر واجب مهما أمكن[7]، أو: الأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تبنى[8]. أو: لا يدخل العامل على العامل[9]، أو: لا يؤكد الظاهر بالمضمر[10]. . .إلخ. وتعد هذه القواعد حصيلة النظر العقلي لأنها جُرّدت من المادة اللغوية بالنظر العقلي شأنها شأن قواعد الأبواب. ومن أمثلة

(١) ابن هشام، ص٧٢١-٧٢٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) حسّان، ص٢٠٩، ٢١١-٢٢٩.

(٤) الأنباري، ج١، ص٣٠٠.

(٥) المصدر نفسه، ج١، ص١٠.

(٦) المصدر نفسه، ج١، ص٢٥٩.

(٧) الأنباري، ج٢، ص٧٩٦.

(٨) المصدر نفسه، ج١، ص٢٧٨.

(٩) المصدر نفسه، ج١، ص٤٨.

(١٠) المصدر نفسه، ج٢، ص٧٠٧.

الاستعانة بقواعد التوجيه التي ترافق الوجه النحوي وتأتي في الأخذ والرفض رأيهم في تعلق شبه الجملة الواقع موقع الخبر أو الصفة أو الحال، فقد ذهب الأكثرون إلى أن المقدر فعل، لأنه الأصل في العمل[١]، وذهب بعضهم إلى أن المقدر وصف، لأن الأصل في الخبر والحال والنعت الإفراد، والفعل مع الفاعل لابد من تقديره بالوصف، لأن تقدير الفعل يقتضي فاعلاً، فيكون المقدر جملة، وتقليل المقدر أولى[٢]. ثم يعقب ابن هشام بأن الضمير الذي في الفعل لم يحذف وإنما نقل إلى الظرف، وبذلك يجوز الوجهان[٣]. فالأخذ بالوجه الأول جاء مرفقاً بعلة تمثلت بقاعدة توجيهية تتعلق بالأصل، وهي "الأصل في العمل الفعل"، والثاني جاء مرفقاً بنفس العلة، وإن تمثلت بمقولة مختلفة، إضافة إلى قواعد توجيهية أخرى في الرد والترجيح، وهي: تقليل المقدر أولى، ولا حاجة إلى التأويل الذي يقتضيه تقدير الجملة.

كما تأتي الأسس المرافقة للعملية القياسية التي عليها الوجه بصيغة ضرب من ضروب القياس. قال تعالى: ﴿فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون﴾[٤] يرى بعضهم أن الفاء الواقعة في جواب "أما" محذوفة، والتقدير: فيقال[٥]. وذهب بعضهم إلى أنها لا تحذف في غير الضرورة، وأنها في الآية الكريمة غير محذوفة، لأن الجواب ليس "يقال"، وإنما "فذوقوا العذاب" في الآية نفسها[٦]. وذهب ابن هشام إلى الرأي الأول،

(١) ابن هشام، ص٥٨٤.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) سورة آل عمران، الآية "١٠٦".

(٥) ابن هشام، ص٨٠.

(٦) المصدر نفسه.

و"الأصل: فيقال لهم أكفرتم، فحذف القول استغناء عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف، ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً، كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح، هذا قول الجمهور"[1]. إذن كان القياس على قضية شرعية أحد الأدلة المعتمدة في الأخذ بالوجه.

وربما كان القياس الذي يرافق الوجه ميدانه الواقع اللغوي، من ذلك مثلاً تحليل "أن" الموصولة بالماضي، فقد ذهب بعضهم إلى أنها هي الداخلة على المضارع[2]، وذهب آخرون إلى أنها غير الداخلة على المضارع، بدليلين: الأول أن هذه الأخيرة تخلص المضارع للاستقبال كالسين وسوف فلا تدخل على غيره، والثاني أنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد "إن" الشرطية، وهذا لم يقل به أحد[3]. ثم يرد ابن هشام بأن قياسها على السين وسوف لا يصح، لأن هناك أدوات تدخل على المضارع وتخلصه للاستقبال، كنون التوكيد، وتدخل على الأمر أيضاً، فلا يصح حملها على السين وسوف[4]. ويرد على عملية القياس الثانية، أي قياس موضع الماضي بعدها على موضعه بعد "إن" الشرطية بـ"أنه إنما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد "إن" الشرطية، لأنها أثرت القلب إلى الاستقبال في معناه، فأثرت الجزم في محله، كما أنها لما أثرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب في لفظه[5].

(١) ابن هشام، ص٨٠.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٤٣-٤٤.

(٤) المصدر نفسه، ص٤٤.

(٥) المصدر نفسه.

فالرد على القياس لم يسلم من عملية قياسية أيضاً، تمثلت بتشبيه أثر "إن" الشرطية بمعنى المضارع بتشبيه أثر "أن" المصدرية بلفظه، وهو كله قياس ميدانه النظر في المادة اللغوية، ليعزز أو يرفض وجهاً أو أساساً من الأسس المعتمدة في وجه ما.

وقد يستدل على الوجه بأسلوب السبر والتقسيم في التحليل النحوي، والمراد بالسبر والتقسيم هو أن تحصر الأمور التي يجوز أن تتعلق بالحكم النحوي، فيؤخذ بما يعزز الحكم منها، ويستبعد ما يعترض، أو أن تذكر الأمور التي يجوز أن تتعلق بالحكم فتبطل جميعاً، وبذلك يبطل الحكم(١). ومن أمثلة السبر والتقسيم تفسير العامل في نصب المستثنى، فقد ذهب بعض الكوفين والمبرد والزجاج إلى أن العامل في المستثنى هو "إلاّ"(٢). وعن الفراء ومن تابعه من الكوفيين أن "إلاّ". مركبة من "إنّ" و"لا"، ثم خففت "إن" وأدغمت في "لا" فنصبوا بها(٣)، وعن الكسائي أن المستثنى انتصب، لأن التأويل في نحو: "قام القوم إلاّ زيداً" هو إلا زيداً لم يقم، أو لأن المستثنى مشبه بالمفعول(٤). وذهب البصريون إلى أن العامل الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلا(٥). ثم شقق الكوفيون الأدلة التي تؤيد حكمهم، وترفض حكم البصريين بأسلوب السبر والتقسيم، فرأوا أن الدليل على أن العامل "إلاّ" هو أنها قامت مقام "أستثني"(٦) وذهب الفراء إلى أن الدليل على ذلك هو الأصل، إذ الأصل في "إلاّ" أنها مؤلفة من "إن" و"لا"، فزيد

(١) السيوطي، ص٩٧، وحسّان، ص١٩٥، وحسانين، ص١٦٣.

(٢) الأنباري، ج١، ص١٦٠-١٦١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

اسم إن، وأغنت "لا" عن الخبر، ثم يضيف بعض الأدلة على هذا الأصل[١]، ويأتي الرد على البصريين بأن الذي يدل على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يكون عاملاً في المستثنى النصب هو أنه فعل لازم، والفعل اللازم لا يجوز أن يعمل في هذا النوع من الأسماء، ثم إن استخدامهم الاستثناء بعبارات تخلو من الأفعال يدل أيضاً على بطلان مذهب البصريين، وذلك كأن يقال: القوم إخوانك إلا زيداً[٢]. ثم يأتي البصريون بأدلة مقسمة تؤيد ما ذهبوا إليه وترفض الوجه الكوفي، وهي أنهم رأوا أن الفعل هو العامل وإن كان لازماً، لأن قوي بـ "إلاّ" فعدّته كما تعدى بحرف الجر، إلا أنها لا تعمل كما يعمل حرف الجر[٣]. وبذلك يسقط أحد الأدلة عند الكوفيين ثم يرد البصريون الدليل الثاني الذي رفض ما ذهبوا إليه بأن قولهم: "القوم إخوانك إلاّ زيداً" ليس دليلاً على عدم عمل الفعل، وإن خلت الجملة منه فهو منصوب بمعنى الفعل، والتقدير: القوم يصادقونك إلا زيداً، فـ"إلاّ" قوّت الفعل المقدر، فأوصلته إلى زيد فنصبه[٤]. ثم يسوق البصريون أدلة تنقض ما ذهب إليه الكوفيون مستخدمين أسلوب السبر والتقسيم[٥]. والملاحظ أن هذا الأسلوب يتمثل بمظهر عرض الأسس التي تتعلق بوجه ما فتضعف أو تقوى أو ترفض أو توجب وجهاً من الأوجه التي تحتملها الظاهرة، وهو أسلوب يعتمد في عرضه الأسس المختلفة التي تشترك في أوجه التحليل النحوي، لذلك يحتاج إلى معرفة جيدة بجميع الأسس[٦] التي تقدمت.

(١) الأنباري، ج١، ص ١٦٠-١٦١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) حسانين، ص١٦٤.

ومما يصحب الوجه النحوي من أسس النظر العقلي انتفاء الدليل، والمقصود به في التحليل النحوي هو افتقار الحكم الذي يعتمد إلى دليل يثبته[١]، نحو تحليل قوله تعالى: ﴿تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات﴾[٢]. عن أبي البقاء العكبري أن الجملة الأسمية "منهم من كلم الله" يجوز أن تكون بدلاً من الفعلية "فضلنا بعضهم على بعض"[٣]. ورد عليه بعض المتأخرين بأنه لا يجوز، لأن الاسمية لا تقع بدلاً من الفعلية[٤]. ثم يعقب ابن هشام رداً عليهم بأنه لم يقم دليل على امتناع ذلك[٥]. ولعل انتقاء الدليل هو الذي يجعل النحوي أحياناً يجيز غير وجه في الظاهرة الواحدة، كما في التعدد الذي تقتضيه طبيعة اللغة، نحو مجيء "ما" وتحتمل الموصوليّة والشرطيّة.

ومنها أيضاً العكس، والمقصود به "أنه إذا تشابهت " أ" مع "ب"، وكنا ننظر في نفي حكم ما عن "أ"، ونعرف أن عكسه ثابت لشبيهتها "ب" فإننا نسيطيع أن نتخذ من هذا العكس دليلاً على نفي الحكم عن "أ"..."[٦]. ومن أمثلة ذلك القول في ناصب الظرف الواقع خبراً فقد ذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب عِلى الخلاف، وذلك لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، وفي جملة "زيد قائم" نرى أن "قائم" في المعنى هو "زيد" بخلاف قولك: زيد أمامك. فإن "أمامك" في المعنى لم يكن "زيد" فلما كان مخالفاً للمبتدأ في المعنى نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما[٧]. ويرد

(١) السيوطي، ص١١٥-١١٦، وحسّان، ص٢٠٥، وحسانين، ص١٥٣-١٦٠.

(٢) سورة البقرة، الآية "٢٥٣".

(٣) ابن هشام، ص٧٦١.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) حسّان، ص٢٠٦، وانظر: السيوطي، ص١١٥.

(٧) الأنباري، ج١، ص٢٤٥-٢٤٦.

البصريون على الخلاف الذي أخذ به الكوفيون بالعكس، فقالوا: "هذا فاسد، وذلك لأنه لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفاً للمبتدأ لكان المبتدأ أيضاً يجب أن يكون منصوباً، لأن المبتدأ مخالف للظرف، كما أن الظرف مخالف للمبتدأ، لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد، وإنما يكون من اثنين فصاعداً، فكان ينبغي أن يقال: زيداً أمامك. . . وما أشبه ذلك، فلما لم يجز ذلك دلّ على فساد ما ذهبوا إليه"(١). ويقدر البصريون خبراً لتعليق الظرف في مثل ذلك(٢).

وتظهر أحياناً أسس العملية القياسيّة التي عليها الوجه أشبه بالقضية المنطقية التي تعتمد أسلوب المقدّمات والنتائج، وذلك من خلال عرض الأسس المعتمدة. من ذلك ما ذهب إليه بعض الأصوليين في تحليل "ما" الداخلة على "إنّ"، والتي تعرف بالكافة، إذ رأوا أنها نافية وأن معنى النفي هو الذي جعلها تفيد الحصر، فقالوا: "لأن" إنّ" للإثبات، و"ما" للنفي، فلا يجوز أن يتوجها معاً إلى شيء واحد، لأنه تناقض، ولا أن يحكم بتوجه النفي للمذكور بعدها، لأنه خلاف الواقع باتفاق، فتعين صرفه لغير المذكور، وصرف الإثبات للمذكور، فجاء الحصر"(٣). ومن ثم نلاحظ أن الحكم استخلص من عرض لمقدمتين، مقدمة كبرى تتمثل بالحكم على "إنّ" و"ما"، ومقدمة صغرى تتمثل بشرح اجتماعهما، ونتيجة مستخلصة وهي معنى "الحصر" التي أفادته "ما" النافية(٤). وفي مثل ذلك تُنقَض النتيجة بنقض المقدمة التي ينطلق منها الدارس، وهو ما فعله ابن هشام عندما رفض التسليم بالمقدمة الكبرى(٥).

(١) الأنباري، ج١، ص٢٤٧.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص٢٤٥.

(٣) ابن هشام، ص٤٠٦.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

وقد ترافق الحكم النحوي الذي تقتضيه العملية القياسية جملة من أحكام القيمة التي يطلقها الدارسون على الأوجه، وهي أحكام كثيرة ومتنوعة وتنطوي جميعاً تحت مفهوم التعدد بالجواز المقيّد بالترجيح والتضعيف، أو التعدّد بالرّفض.

ولا شك أن أحكام القيمة التي تصف وجهاً ما تعتمد في معظم الأحيان بعض الأسس المعتمدة في أوجه التحليل النحوي، وقد تأتي أحياناً من غير إشارة إلى تلك الأسس، كأن يقال: وهذا جائز، وهو أحسن مما تقدم، وفيه بعد، وهو ضعيف، وهو وجه مرفوض، وقيل فيه كذا وقيل كذا، وهذه الأوجه لا تصح، وهذا خطأ. . .الخ ويلحظ المرءُ أن هذه الأحكام تعدّ من جملة الأسس عندما يعتدّ برأي أصحابها، فتصف الوجه تعزيزاً له أو رداً عليه، وهو ما نجده عند النحاة المتأخرين حين يستشهدون بآراء من تقدّمهم كما رأينا في الحديث عن آراء النحاة.

وبذلك يتبين لنا مما سبق أن الأسس التي تتعلق بالعملية القياسية ثرية ومتنوعة، وأنها تمثّل جزءاً من الأسس المعتمدة في أوجه التحيل النحوي، فتظهر بقضايا تتعلق بالمقيس عليه، أو بالمقيس، أو بالعلة الجامعة، أو بالأسس المرافقة التي تبين صلة القياس بالأسس الأخرى، مثل السماع، والأصل، وآراء النحاة، والمعنى، كما تبين اعتماد القياس على قضايا النظر العقلي. وتتصل أحياناً بحكم الوجه النحوي الذي عليه العملية القياسية، عندما يوصف هذا الوجه بالاستحسان والترجيح أو بالتضعيف أو بالرفض.

* * *

خاتمة

وهكذا نخلص مما تقدم إلى أن الأسس التي تقوم عليهـا أوجه التحليل النحوي كـثيـرة ومتنـوعة، تتـمثل بـقضـايا السمـاع، والأصل، وآراء النحـاة، والمعنى، والقيـاس، وتبين أنها تتـعلق بالوجه النحوى أياً كـان، سواء أكـان في أثناء تجريد القواعد أم في أثناء القياس عليها، كما تبين أنه قد يساق بعضها منفرداً، أو يتضافر عدد منها، وذلك ليقوم عليها الوجه النحـوي، أو لتعزز عملية التحليل وتسوغها، أو لترجحها على غيرها، أو لتضعفها، أو لترفضها، فتأتي للأخذ كما تأتي للرد. وقد تتعـارض وتقوم عملية المفـاضلة بينها عند النحوي الواحد، وتـبين أيضاً أنها تشكّل الوجه النحـوي من غير أن يشار إليهـا أحياناً، كما في بعـض قضايا المعنى والقياس، إضـافة إلى أنها تتنوع في أثناء الأخذ والرد، فـقد تتناول الأصل المقيس عليه أو المـناسبة بين المقـيس والمقيس علـيه، أو الحكم النحـوي وعملية التـحليل بأكملها، كما تبين أن القضية الواحدة يمكن أن ينظر إليها بأوجه متعددة، كالاعتداد بالأصل والمقيس عليه، وقرائن المعنى، ومناسبة العلة الجـامعة في القياس، وعلاقة الأسس بمجملها بأسس القياس.

المصادر والمراجع

- الأصبهاني، أبوبكر أحمد بن الحسين: **المبسوط في القراءات العشر**، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، د.ت.
- الأعشى الكبير، ميمون بن قيس: **ديوان الأعشى الكبير**، شرح وتعليق محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، د.ت.
- امرؤ القيس، حجر بن الحارث: **ديوان امرئ القيس**، جمع وتعليق حسن السندوبي، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، ط(٣) ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٣م.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية بحمص، مطابع الروضة النموذجية ١٩٨٨-١٩٨٩م "تصوير".
- البغدادي، عبد القادر بن عمر: **خزانة الأدب ولب لباب العرب**، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط(٣) ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- جرير، جرير بن عطية التميمي: **ديوان جرير**، شرحه وجمعه محمد إسماعيل عبدالله الصاوي، دار مكتبة الحياة ببيروت، د.ن.
- ابن جنّى، أبوالفتح عثمان: **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق علي النجدي ناصف وعبدالحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، وزارة الأوقاف بمصر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

ـ حسانين، عفاف: **في أدلة النّحو**، المكتبة الأكاديمية بكلية البنات، جامعة عين شمس، ط ١، ١٩٩٦م.

ـ حسّان، تمام: **الأصول "دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب"**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.

ـ حسان بن ثابت، حسان بن ثابت الأنصاري الخزرجي: **ديوان حسان بن ثابت**، تحقيق سيد حنفي حسنين وحسن كامل الصيرفي، الهيئة المصرية العامة، ١٩٧٤م.

ـ حسن، مصطفى عراقي: **دور النحو في تفسير النص الشعري**، رسالة ماجستير "مخطوط"، بإشراف محمد حماسة عبداللطيف، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم النحو والصرف والعروض.

ـ أبو حيّان النحوي، أثير الدين محمد بن يوسف: **تفسير البحر المحيط**، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية ببيروت، ط ١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م ـ ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

ـ ابن خالويه، الحسين بن أحمد: **مختصر في كتاب شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه**، عني بنشره برجشتراسر، النشريات الإسلامية، المطبعة الرحمانية بمصر لجمعية المستشرقين الألمانية، ١٩٣٤م.

ـ ابن دريد، محمد بن الحسن بن دريد الأزْدِي: **مقصورة ابن دريد بشرح الخطيب التبريزي**، المكتب الإسلامي بدمشق، ط[1] ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.

ـ الزمخشري، جارالله محمود بن عمر: **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

ـ **المفصّل في علم العربية**، مطبعة التقدم بشارع محمد علي بمصر، على نفقة

محمد أمين الخانجي وشركاه، ط ١، ١٣٢٣هـ.

- زهير بن أبي سُلمى: **ديوان زهير بن أبي سلمى**، شرح أبي العباس ثعلب، دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٣٦٣هـ/ ١٩٤٤م.

- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: **كتاب سيبويه**، تحقيق عبدالسلام هارون، دار القلم بالقاهرة، ١٩٦٦م.

- السيوطي، جلال الدين: **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق أحمد الحمصي ومحمد أحمد قاسم، جروس برس، ط ١، ١٩٨٨م.

- عُبيدالله بن قيس الرُّقَيَّات: **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات**، تحقيق وشرح محمد يوسف نجم، دار صادر ببيروت، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م.

- عمرو بن معد يكرب الزُّبيدي: **شعر عمر بن معد يكرب الزبيدي**، جمعه وحققه مطابع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

- العوّا، عادل: **المعتزلة والفكر الحر**، دار الأهالي بدمشق، ط ١، د.ت.

- الفرزدق، همام بن غالب التميمي: **ديوان الفرزدق**، عني بجمعه والتعليق عليه عبدالله إسماعيل الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، مطبعة الصاوي، ط ١، ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٦م.

- المبرد، أبوالعباس محمد بن يريد: **المتقضَب**، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب ببيروت، د.ت.

- المُثَقِّب العبدي: **ديوان شعر المُثَقِّب العبدي**، تحقيق حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

- مكرم، عبد العال سالم وعمر أحمد مختار: **معجم القراءات القرآنية**، جامعة الكويت، ط ١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- ناصف، مصطفى: **اللغة بين البلاغة والأسلوبية**، النادي الأدبي الثقافي بجدة، مطابع دار البلاد ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، منشورات جامعة حلب "تصوير".

* * *